المركز العربي
للدراسات الإنسانية

٦
سلسلة رؤى معاصرة

القوة العسكرية وحسم الصراعات
الولايات المتحدة نموذجا

بشير عبد الفتاح

السنة الثانية - العدد السادس - شعبان ١٤٢٩هـ - أغسطس ٢٠٠٨م

المركز العربي
للدراسات الإنسانية

[٦]

سلسلة رؤى معاصرة

القوة العسكرية وحسم الصراعات

الولايات المتحدة نموذجًا

إعداد
بشير عبد الفتاح
باحث سياسي وصحفي بالأهرام

رئيس التحرير

م. حسن الرشيدي

hassan@arab-center.org

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من

الخليفة المأمون - مصر الجديدة

www.arab-center.org

mail: info@arab-center.org

هاتف: ‎+٢٠٢ ٢٤٥٣٥٤٢٢

فاكس: ‎+٢٠٢ ٢٤٥٢٢٨٠١

نقال: ‎+٢ ٠١٠٠٥١٢٥٩٥٦

رؤى معاصرة:

دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام «رؤى معاصرة» على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

تهتم «رؤى معاصرة» بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:

- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة: ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون - مصر الجديدة - هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص.ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ - العذيبة ١٣٠ - هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ - فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف - المنامة: ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ - ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ - فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ - فاكس: ٧٩٣٢٨٤ - ص.ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص.ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ - ٤٥٥٧٨١١ - ٤٥٥٧٨١٢ - فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص.ب: ٢٩١٢٦ - الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ - هاتف ٢٤٠٥٢٢١ - ٢٤١٧٨١٠ - فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص.ب ١٣٦٨٣ - هاتف ٤٠٠٢٢٣ - فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ٢١٤١٩ / ٢٠٠٨م

ملخص الدراسة

كثيرة هي الكتابات التي تعرضت لمفهوم القوة، وأهميتها في إدارة وحسم الصراعات؛ باعتبارها إحدى آليات السياسة الخارجية للدول، وأبرز أدوات تحقيق الغايات والأهداف التي تتوخاها الدول من تلك السياسة. ولقد حفل التاريخ البشري بأحداث ومظاهر عديدة، برزت من خلالها أهمية القوة عمومًا، والعسكرية منها على وجه التحديد، في تغيير موازين القوى بين الدول، وحسم المعارك والنزاعات فيما بينها.

وبدوره، أعلى عِلْم العلاقات الدولية من مكانة القوة العسكرية، وأهميتها بالنسبة للدولة، على نحو ما بدا جليًا في أفكار وأطروحات المدرسة الواقعية. بيد أن مدارس أخرى كالمثالية والقيم قد أولت قدرًا كبيرًا من الاعتبار لصور أخرى للقوة؛ كالقوة الاقتصادية والقوة الناعمة المتمثلة في الثقافة والدبلوماسية.

من جهة أخرى، مُنِيَت القوة العسكرية بإخفاقات عديدة في مواضع شتى؛ بحيث بدت خلالها عاجزة عن حسم الصراعات، أو تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، أو صيانة مكانة الدولة على سلم القوى العالمي، وكثيرة هي المواقف التي يذكرها التاريخ البشري في هذا الصدد لقوى عظمى وإمبراطوريات كبيرة، الأمر الذي أفضى إلى طرح تساؤلات عديدة حول إمكانية الاعتماد على القوة العسكرية وحدها كآلية وحيدة فعالة لتحقيق الأهداف، وبلوغ الغايات على طول الخط، لاسيما بعد أن ظهرت تأثيرات أكثر فاعلية لصور القوة الأخرى كالثقافية والاقتصادية، أو حتى بروز أشكال مغايرة للقوة العسكرية ذاتها بمستويات أدنى كحروب العصابات والعمليات العسكرية المحدودة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وتستطيع من خلالها إلحاق خسائر فادحة بالجيوش النظامية للقوى الكبرى، بل وتُنْزِل بها هزائم موجعة.

وفى محاولة منها لسبر أغوار تلك القضايا والتساؤلات من خلال استعراض تجارب تاريخية مختلفة، خلصت الدراسة إلى أن القوة العسكرية تظل فاعلة ومؤثرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وحسم المعارك، لكنها تبقى في حاجة إلى صور القوة الأخرى كالثقافية والاقتصادية حتى يكتمل نجاح القوة العسكرية، فالقوة العسكرية تستطيع بكفاءة حسم المعارك، لكنها قد تحتاج إلى مساعدة صور القوة الأخرى في مراحل لاحقة لحسم الصراعات التي تتضمن معارك عديدة تأتي على صور شتى.

بعبارة أخرى، تبقى صور القوة الأخرى وسائل مكملة للقوة العسكرية، تلجأ إليها الدولة لإتمام النجاحات أو الإنجازات التي بمقدور القوة العسكرية تحقيقها، خصوصًا وأن القوة العسكرية تستطيع التحرك، والعمل بفاعلية في مواضع وميادين بعينها، لكنها تبدو عاجزة عن التدخل، وتحقيق النجاحات المرجوة بنفس القدر من الكفاءة في ميادين ومجالات أخرى، ربما تكون ساحات مثالية تضطلع فيها القوة الاقتصادية أو الثقافية بدور أكثر فاعلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

لمـا كانت ظاهرة الصراع قد ارتبطت بالجنس البشـري منذ بدء الخليقة، فقد مثَّلت الرغبة المستمرة في امتلاك وتطوير أسباب القوة مكونًا رئيسًا من مكونات التفاعلات الإنسـانية بين الأفراد، ومحورًا مؤثرًا وركيزة أساسـية للعلاقات بين الدول. ومع تطور التاريخ البشـري، وبـروز الإمبراطوريات ثم ظهور الدولة القومية إثر صلح وسـتفاليا عام ١٦٤٨م، أضحت «القوة العسكرية»، وكذا إرادة استخدامها تمثلان أبرز مقومات القوة الداخلية، والعامل الحاسم في تحقيق أهداف وغايات السياسة الخارجية للدول الكبرى. وقد سـاعد ظهور علم العلاقات الدولية مطلع القرن المنصرم، وتبلور النظريات الواقعية التـي ما برحت تؤكد على أن الدولة هي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية، ومن ثَم فهي وحدة دراستها، على تعاظم أهمية القوة العسكرية، بالرغم من تنامي أهمية الآليات الدبلوماسـية، كأحد أدوات السياسـة الخارجية للدول بعد توقيع معاهدة فيينا في العام ١٩١٦م، لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول؛ حيث ظلت القوة العسكرية تتصدر أدوات السياسـة الخارجية للدول، ووسـائلها لتحقيق أهدافها وغاياتها، ليترسخ بذلك الطرح الذي روَّجت له المدرسـة الواقعية في دراسـة العلاقات الدولية وسيطر على العقل البشـري طيلة قـرون، والقائم على اعتبار القوة العسـكرية محور وأسـاس القوة الشاملة للدولة، وآليتها المثلى والأمضى تأثيرًا في حسم الصراعات.

بيد أن تطور النظام الدولي قد حمل في طياته تغيرات شتى على كافة المستويات، بما في ذلك ترتيب وتصنيف الفاعلين الرئيسـين على الساحة الدولية، وطبيعة علاقات القوة فيما بينهم، ومن ثم برز فاعلون دوليون مؤثرون فوق مستوى الدول كالمنظمات الدولية، وآخرون دون هذا المسـتوى كالتنظيمات المسـلحة والجماعات المنظمة، التي غالبًا ما درج الغرب على نعت بعضها بـ«المتطرفة» و بـ«الإرهابية»، وقد كان لمثل هذه المنظمات الدولية، وكذا الشـركات العالمية متعددة الجنسـية، أو حتـى الجماعات والمنظمات ذات الامتـدادات والتفريعات دولية الطابع دور محوريّ ومؤثر على السـاحة الدولية، على

نحو دفع بمنظري العلاقات الدولية إلى البحث والتمحيص من أجل صياغة نظرية جديدة تستوعب مثل هذه التطورات، وتراعي دور هؤلاء الفاعلين الدوليين الجدد، بل وتعيد النظر في مدى فاعلية وجاهزية القوة العسكرية كآلية مُثْلَى لحسم الصراعات وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول.

ولقد كان إخفاق القوى الدولية والإقليمية في تحقيق أهدافها وغاياتها، وحسم صراعاتها البينية، وجني ثمار تدخلاتها الخارجية من خلال الاعتماد بشكل أساسي على القوة العسكرية، من بين المحفزات التي استحثَّت خبراء العلاقات الدولية على إعادة تقويم مكانة وأهمية الاعتماد على القوة العسكرية وحدها، كآلية فاعلة لحسم الصراعات، وإنجاح التدخلات، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. إذ لم يعد تفنن الدول الكبرى في تطوير قدراتها العسكرية وآلياتها التدميرية ضامنًا لبقائها في مرتبة متقدمة على سلم القوى الدولية، أو لقدرتها على تحقيق أهدافها على النحو المطلوب.

وتعد الحالة الأمريكية خير محفز على إعادة تقويم مكانة القوة العسكرية ودورها في حسم الصراعات، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، ذلك أن السياسة الأمريكية قد اعتمدت منذ بواكيرها على القوة العسكرية، وعلى الصراع كأدوات للتوسع والهيمنة واستنزاف موارد العالم، ولم تَكُفّ الإدارات الأمريكية عن التدخل العسكري في الخارج لتحقيق تلك الغايات، حتى جاوز التدخل العسكري الأمريكي في العالم الثلاثمائة مرة، غير أنه لم يحالف النجاح إلا القليل جدًّا منها، وكان الفشل هو السمة الغالبة عليها جميعًا بدرجات متفاوتة، حتى القليل جدًّا الذي نجح كانت كُلفَته السياسية والاقتصادية والبشرية تفوق ما صاحبه من نجاحات محدودة الأثر.

لذلك، أفضى الإخفاق المدوي، الذي مُنِيَت به القوة العسكرية الأمريكية في مواضع شتى من العالم، والتي كان من أبرزها فيتنام في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، مرورًا بالصومال مطلع تسعينياته، ثم في أفغانستان والعراق مؤخرًا، إلى أن

يطرح التســاؤل نفســه بقوة: هل ما زالت القوة العســكرية أداة فاعلة ومجدية في حســم الصراعات، وتحقيق أهداف السياســة الخارجية للدول؟! تســاؤل نحسبه يستحق الطرح ويتطلب منا الاجتهاد في محاولة للإجابة عليه عبر الصفحات القادمة.

أولاً: أهمية هذا البحث بالنسبة لصانع القرار المسلم:

في ضوء ما أسلفنا في مقدمة هذا البحث، يحاول الباحث قدر المستطاع، من خلال إجابته على التساؤل المطروح حول مدى فاعلية القوة العسكرية كآلية لحسم الصراعات، وتحقيق غايات السياسة الخارجية، أن يساعد صانع القرار الإسلامي في تكوين موقف سليم، أو صياغة تصور دقيق لعلاقات وأنماط القوة في أيامنا هذه، وفي المستقبل على النحو الذي يُعينه على تفهُّم حقيقة ما يجري من تحول وتطور في هذا الخصوص، بشكل يساعده على اتخاذ القرار المناسب بما يعود على بلاده ودينه وأمته بالنفع المبتغى والفائدة المرجوة.

فلقد ابتلي العالم أجمع، وفي صدارته العالم الإسلامي، بتحولات استراتيجية وتطورات سياسية غاية في الخطورة على مدى العقدين الماضيين، وإن ازدادت وتيرتها خلال السنوات السبع الأخيرة، تتصل جميعها بموضوع هذا البحث بما يفرض على صانع القرار الإسلامي ضرورة الاستجابة لها والتعاطي معها، بما يعزِّز مصالح دينه وأمته، وسط هذا العالم المضطرب، الذي جاهر باستهدافه للإسلام والمسلمين مُشهِرًا كل ما بحوزته من صور القوة.

ولعل أول ما يسترعي الانتباه في تلك التطورات والتحولات، هو الانهيار المدوي لما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩٠م، رغم ما كان بحوزته من أسباب القوة العسكرية الفائقة التطور؛ حيث جاءته المنية من حيث لم يتوقع كالتراجع الاقتصادي، والاختراق الثقافي، والفراغ الروحي والديني. ووحدها بقيت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، تحاول ترميم ما لديها من صور وركائز القوة الصلبة والناعمة، كما عززت من دور الدين في المجتمع؛ كيما تطيل من عمر دولتها الفتية.

بيد أن القوة العسكرية المتفوقة ظلت القاطرة التي تقود انفراد واشنطن بقمة النظام الدولي، وتعزز من هيمنة واشنطن على العالم، وفي هذا السياق جاء طرح مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي تهدف واشنطن من خلاله إلى تطويق العالم عسكريًّا بسياج

من القواعد الصاروخية الرامية إلى تقويض أية قوة تجرؤ على تهديد المصالح الأمريكية حول العالم. ورغم الرفض الروسي والقلق الأوروبي من المشروع تصر إدارة بوش الابن على نشر قواعد له في شرق أوروبا.

كذلك، هرعت واشنطن بعد تفجيرات سبتمبر عام ٢٠٠١م نحو اختلاق عدو عالمي متمثل في ما أسمته «الإرهاب الإسلامي»، وشحذت الهمم لشن حرب ضروس للقضاء عليه، فكانت حروبه في أفغانستان والعراق ثم احتلالها لهما بغرض اتخاذهما ركائز للهيمنة على العالم الإسلامي وموارده؛ توطئة للسيطرة على العالم برمته. غير أن القوة الباطشة التي تمكنت من الغزو ونجحت في الاحتلال، قد فشلت كلية في إخضاع المقاومة الإسلامية الباسلة في هاتين البلدين أو كسر شوكتها، حتى اضطرت واشنطن إلى البحث عن مخرج ملائم منهما.

وفي ذات السياق، جسَّدت المقاومة الإسلامية المسلحة في جنوب لبنان نموذجًا لافتًا في حربها ضد العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني صيف العام ٢٠٠٦م؛ حيث مُنِيَت الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية الجبَّارة بهزيمة مخزية أمام مقاتلي حزب الله، ما أفضى إلى حدوث ذعر غير مسبوق بين الإسرائيليين ودعا الدولة العبرية للتحقيق الجاد في هذا الأمر.

مثل هذه النماذج، وغيرها مما لا يتسع المقام للخوض فيه، تُبرز بجلاء خللاً واضحًا في فاعلية القوة العسكرية، أو ربما في استخدامها، لكنها في الوقت ذاته تسلِّط الضوء على مدى قدرة ركائز أخرى للقوة كالإيمان الراسخ، الثقة في نصر الله بعد الأخذ بالأسباب، التمسك بالحق، التجاسر على الظالم المعتدي، الاستهانة بالموت في سبيل الله والوطن والدين، وعدم الإصغاء للدعايا المغرضة والمبالغات المفرطة في تصوير قوة وقدرات العدو التي لا تُقهر، فضلاً عن عدم الاستهانة بما بحوزتنا من ركائز قوة، والتي يتصدرها قوة الإيمان ورسوخ العقيدة واليقين، وذلك على نحو ما سيرد تفصيلاً في متن البحث لاحقًا. الأمر الذي يحمل رسالة لصانع القرار الإسلامي مؤداها:

أَعِدَّ كل ما استطعت من سبل القوة لحماية الدين ومكتسبات الأمة ، ولا يُخبِطَنَّك فارق القــوة الماديــة لمصلحــة الخصوم، وتحلَّ بالثقة في الله ورســوخ العقيــدة، فعليك العمل وعلــى الله النتائــج، ولك في غزوات الرســول الكريم -صلى الله عليه وســلم- وحروب وفتوحــات الصحابة والتابعين من بعده، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وجنوب لبنان والعراق وأفغانستان الأسوة الحسنة.

ثانيًا: السياق الحضاري لاستخدامات القوة العسكرية:

يمكــن القــول: إن القوة العســكرية كأداة من أدوات السياســة الخارجية لأية دولة، كانت دائمًا نتاجًا وتخريجًا لتفاعلات منبثقة عن نســق حضاري معين في هذه الدولة أو تلك. ففي الغرب على ســبيل المثال، كان اســتخدام القوة العسكرية في دوله الكبرى الطامحة للتوسع قد مال في معظمه باتجاه الغلو في استخدام تلك القوة لأغراض الهيمنة على العالم واســتنزاف طاقاته والاســتحواذ على موارده، حتى لم تتورع حكومات الدول الاستعمارية والتوسعية الغربية عن التنكيل بشعوب الدول التي استخدمت القوة ضدها، والتهــام مواردها، وفرض الهيمنة عليها، وكســر إرادة شــعوبها، إلى الحد الذي ســوَّغ للولايات المتحدة اســتخدام الســلاح النووي للمرة الأولى والوحيدة في التاريخ حتى الآن؛ حيث كان النزوع نحو العنف واســتخدام القوة العســكرية لحسم الصراعات، وتحقيق الغايــات التوســعية، هو ما يميز السياســة الأمريكية بشــقيها الداخلــي والخارجي منذ بواكير التجربة الأمريكية الحديثة على نحو ما سوف يتم التعرض له لاحقًا.

على النقيض من ذلك، يجسِّــد النموذج الإســلامي تجربة فريدة فــي التعاطي مع القوة لبلــوغ الغايــات والأهــداف. إذ يمكن القــول: إن القوة لم تكن هي المحرك لسياســات وسلوكيات المسلمين الأوائل حيال غيرهم، مثلما هو الحال اليوم مع المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن، وإنما كانوا هم الذين يضعونها في موضعها الصحيح، فلا تستحثهم على العدوان، أو تدفعهم لاستعراضها على الضعفاء وإرهاب الأقوياء.

ويمكن رصد أبرز ملامح التفرد الإسلامي في التعاطي مع ظاهرة القوة على النحو التالي:

أولاً: إنه على الرغم من إدراك المســلمين الأوائل لأهمية القوة العسكرية لأية دولة لها مصالح إقليمية وأهداف عالمية، إلا أن مكانة القوة العسكرية في الدولة الإسلامية لم تكــن في صــدارة آلياتها، التي اعتمدت عليها لبلوغ غاياتها وأهدافها المتمثلة في نشــر الإســلام، وردع المعتدين، وإقامة العدل في الأرض. وبالتالي لم تتفنن الدولة الإســلامية

في ابتداع واختلاق أساليب التخريب، وآلات القتل والتدمير لإجبار الآخرين على الامتثال لأوامرها والرضوخ لرغباتها.

ثانيًا: تمثلت الأهداف والغايات التي من أجلها وظفت القوة عند المسلمين، في أهداف نبيلة وغايات سامية تتوق إلى عمارة الأرض، وإقامة العدل، والتسامح والتعارف بين الناس تحت راية الإسلام، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حق الاعتقاد؛ حيث تمتع غير المسلمين في دولة الإسلام بالأمان والحماية وحرية ممارسة شعائر دينهم، على نحو لم تكفله أعرق الديمقراطيات الغربية الحديثة. ولقد وضع الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- قانونًا للحرب فاق ذلك الذي تفننت في وضعه الدول الغربية، مثلما تفننت في التحايل عليه وانتهاكه وقت الحرب؛ حيث يلحظ المتأمل في وصايا الرسول -صلى الله عليه وسلم- لجيوش المسلمين أن القوة في الإسلام لم تكن إلا وسيلة للإعمار والحياة، وليس أداة للتخريب والقتل والتدمير الشامل.

ولم يكن تفوق المسلمين أو انتصارهم على عدوهم، أو حتى امتلاكهم لأسباب القوة المادية محفزًا لهم على التنكيل بخصمهم أو الإمعان في إذلاله، والفتك به مثلما فعلت الولايات المتحدة حيال اليابان في الحرب العالمية الثانية، عندما استخدمت السلاح النووي للمرة الأولى في التاريخ، رغم إعلان اليابانيين استعدادهم للاستسلام، وكذا تنكيل القوات الأمريكية بالشعب العراقي بعد احتلال بغداد عام ٢٠٠٣م؛ حيث كان المسلمون رحماء بخصمهم وأسراهم وبالجرحى والقتلى، بل حتى بالحيوان والشجر، وكل ما فيه الحياة أو يساعد عليها.

كذلك، لم تكن قوة الإسلام والمسلمين تؤجج بداخلهم نزعات الهيمنة أو التسيد على العالم، مثلما كان الحال في الغرب؛ حيث أفضت الثورة الصناعية في أوروبا إلى اندلاع الحركات الاستعمارية في العالم الثالث، كما أسفر انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وتفاقم القوة العسكرية الأمريكية عن تنامي النزعات التوسعية، وتضخم الرغبة في الهيمنة لدى الأمريكيين، ومن ثم شرعوا في غزو دول عديدة واحتلالها،

والتنكيل بشعوبها ونهب ثرواتها، ضاربين عرض الحائط بالشرعية الدولية وبِقِيَم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة الدول.[1]

ثالثًا: إن القوة في المنظور الإسلامي لم تكن مختزلة في أسباب القوة المادية، المتمثلة في آلات الحرب والتدمير فقط، وإنما كانت قوة المسلمين مستمَدة من قوة الإسلام ذاته، والمنبثقة من روافد إيمانية وروحية راسخة. حيث استندت الدولة الإسلامية في عهد الرسول ومن تبعه من الخلفاء الراشدين، ومن سار على هديهم من الخلفاء والولاة، على قوة ناعمة متمثلة في صدق الإيمان، وجاذبية الإسلام وعظمة قِيَمه وتعاليمه، وليس القوة العسكرية وحدها، لذا انتشر الإسلام وعمَّ العالم، ودالت دولة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وظل الإسلام قائمًا في قلوب معظم شعوب العالم، حتى مع تراجع المكانة السياسية وتقلص القوة المادية للمسلمين بعد ذلك؛ نتيجة لانحرافهم عن منهج السلف الصالح. فقد كانت شعوب وأمم العالم تهرع نحو الانضواء تحت راية الإسلام عن اقتناع وتراضٍ، ولا تتردد في الانضمام إلى صفوف جيوش المسلمين لمواصلة الفتوحات، ونشر الدين في أرجاء المعمورة.

على النقيض من ذلك، بدت خبرات الشيوعية والهيمنة الأمريكية، وكذا الحركات الاستعمارية الأوروبية، التي اجتاحت العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فعلى الرغم من تفننها جميعًا في تطوير قوتها المادية، لاسيما العسكرية منها، لم تستطع أيّ منها أن تبسط هيمنتها على الشعوب الضعيفة، أو المقهورة أكثر من بضعة عقود من الزمن بالحديد والنار، عرفت بعدها طريقها إلى الزوال والانزواء، ولم يبق لأيّ منها على شعوب العالم من أثر. حتى ما يسمى بالعصر الأمريكي، أو القطبية الأحادية المهيمنة على عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، لم تدم سوى سنوات قلائل، كان الحكم خلالها بهيمنة واشنطن على العالم محل تشكيك من جانب المحللين والخبراء،

(١) انظر: موقع إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٦/١١/٢م. حيث عرضت مي قابيل مقالاً نُشر تحت عنوان: «أمة رعاة البقر» على موقع جريدة The New Republic Online الإلكترونية يوم ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦م.

وموضع منازعة من قوى عالمية كبرى أخرى وفاعلين دوليين جدد دون مستوى الدولة كالتنظيمات والحركات المسلحة.

ثالثًا: لقد سبق المسلمون العالمَ في ترشيد استخدام القوة العسكرية، وأعطوا درسًا رائعًا في بلوغ الغايات بغير تدمير أو إزهاق للأرواح، فقد كانت سياسة المسلمين في نشر الإسلام والدعوة إلى الله تقوم على الاستفادة من قوة الإسلام الناعمة، أو الروحية المتمثلة في جاذبية قيمه العظيمة، وسماحته التي طالما شكّلت مصادر جذب لغير المسلمين، على نحو ما اتضح في سلوكيات وسياسات المسلمين حيال غير المسلمين، كمعاملات التجار والرحالة المسلمين إزاء البلدان والأشخاص الذين كانوا يتعاملون معهم، ما ساعد على انتشار الإسلام في زمن قياسي ليعم أرجاء المعمورة وبإمكانات مادية متواضعة. فالعقائد لا يمكن لها الانتشار بالسيف؛ لأن السيف المسلط على رقاب البشر لا يمكن أن يكون هو السبب وراء انتشار عقيدة ما، أيًّا كانت، في نفوس البشر المهزومين المرغمين. بل إن استخدام القوة والإكراه لنشر العقيدة لا يأتي إلا بنتائج عكسية كالنفور من هذه العقيدة.

ولقد كانت جيوش المسلمين تخير خصومها بين ثلاثة بدائل: القبول بالإسلام، فإن أبوا فالنزول على حكم الإسلام ودفع الجزية ولهم العهد، فإن أبوا فالقتال. ويأتي خيار القتال؛ لأن القائمين على أمر العدو لن يتركوا الدعوة إلى الإسلام تمر بسلام في ديارهم، فيكون القتال للتمكين للدعوة الإسلامية. أما خيار النزول على حكم الإسلام ودفع الجزية؛ فذلك لأن المسلمين سيقومون بحماية أهل هذا البلد من الأعداء المحيطين بهم، وكانت الجزية مبلغًا زهيدًا يُطلَب من الرجال القادرين على القتال، ولا يُؤخَذ من امرأة، ولا صبي، ولا زَمِن، ولا أعمى، ولا فقير، ولا راهب في صومعته، وتتفاوت بتفاوت قدرات الناس، فكلٌّ على قدْر طاقته، وطلب مثل هذا المبلغ من غير المسلم في مقابل حمايته وكفالته، والدفاع عنه ليس شيئًا باهظًا يكره صاحبه على ترك دينه والدخول في الإسلام. (٢)

(٢) موقع الإسلام اليوم، علي حسين باكير ٢٠٠٧/٢/٢٧م.

إن المسلمين حينما فتحوا البلاد، لم يتدخلوا في شئون دينها، ولم يُرغموا أحدًا قط على تغيير عقيدته، ولم يثبت التاريخ واقعة واحدة أُكره فيها فرد غير مسلم، أو أسرة، أو بلدة غير مسلمة، على الدخول في الإسلام. كما أثبت التاريخ أيضًا أن كثيرًا من البلاد الإسلامية التي نعرفها اليوم لم يدخلها جيش مسلم، ولكنها دخلت في الإسلام بتأثير التجار وغيرهم من الناس الذين لم يكونوا علماء ولا دعاة، وإنما أحبهم الناس لما رأوا فيهم من صدق الإيمان، وحسن الخلق، وحب الخير للناس، فكانوا أسوة حسنة، أحب الناس دينهم بحبهم، ودخلوا فيه أفرادًا وجماعات. هكذا دخل الإسلام في ماليزيا وإندونيسيا والفلبين، وغيرها بدعوة تجار حضرموت وأمثالهم ممَّن جاءوا من جنوب اليمن.

وهناك بلاد كثيرة في إفريقيا انتشر فيها الإسلام من خلال الطرق الصوفية، وعن طريق الاحتكاك بالمسلمين، والتأثر بسلوكياتهم وآدابهم وأفكارهم. وحتى البلاد التي دخلتها الجيوش الإسلامية كان وجود تلك الجيوش محصورًا في العواصم والثغور، وتجسد الهند مثالاً حيًا لذلك؛ حيث كان انتشار الإسلام في القارة الهندية، أبعد وأوسع بكثير مما دخلته الجيوش، وامتدت دعوته شمالاً وجنوبًا، وشرقًا وغربًا، حتى نشأت دولتان إسلاميتان كبيرتان هما باكستان وبنجلاديش، كما أصبحت شبه القارة الهندية مقرًا لأكبر تجمع إسلامي في العالم. (٣)

ومَن ينظر بعمق في تاريخ الإسلام ودعوته وانتشاره يجد أن البلاد التي فتحها المسلمون، لم ينتشر فيها الإسلام إلا بعد مدة من الزمن، حين زالت الحواجز بين الناس والدعوة، واستمعوا إلى المسلمين في جو هادئ مسالم، ورأوا من أخلاق المسلمين في تعاملهم مع ربهم، وتعاملهم مع أنفسهم، وتعاملهم مع غيرهم ما يحببهم إلى الناس، ويقربهم من دينهم، الذي رباهم على هذه المكارم والفضائل. وفي بلد كمصر، وقد فُتحت في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ظلَّ الناس على دينهم النصراني عشرات السنين،

(٣) للمزيد من التفصيل في هذه النقطة، انظر: البداية والنهاية لابن كثير، (٧/٣٢-٣٣).

ثم بدأ الكثير منهم يتحولون إلى الإسلام تدريجيًا. وقد شهد بانتشار الإسلام من خلال قوته الناعمة، وعدم لجوء جيوش المسلمين للعنف حيال غير المسلمين، مستشرقون ومفكرون غربيون من أبرزهم غوستاف لوبون، المستشرق الفرنسي، والمستشرق البريطاني توماس أرنولد، الذي أصدر كتابه القيم «الدعوة إلى الإسلام» بحث فيه تاريخ نشر العقيدة الإسلامية في ١٩٨٦م، ونقله إلى العربية الدكتور حسن إبراهيم حسن وزميلاه.

من هنا، يبدو جليًا أن القوة الذاتية الكامنة في الإسلام كانت هي العامل الأهم وراء انتشاره في أرجاء البسيطة. وقد تجلت هذه القوة الذاتية في وجوه عدة منها: بساطة مناسكه من صلاة وصيام، وزكاة وحج، فضلاً عن روعة حضارته من مساجد وعلوم وآداب. وكان الذي حمل لواء هذه القوة الذاتية للإسلام جماعات عديدة من التجار، الذين شاركوا في نشاط الدعوة إلى الإسلام كجماعات «الطرق الصوفية». حيث كان هؤلاء التجار من غير المحترفين للدعوة أصلاً، ولكنهم اجتذبوا الناس بالمثل الطيب والقدوة الحسنة، فكان التاجر المسلم مثالاً للصدق والأمانة وسط البيئات التي تنَقَّل فيها للتجارة، وعضوًا فعالاً في رفاهية تلك البيئات وأهلها. وصار بهذا الخلق مثلاً أعلى للداعية الإسلامي، وملجأ للناس يجدون عنده ما يهديهم إلى الدين الإسلامي وتعاليمه. (٤)

ويذكر العالم المسيحي «كيتاني» في كتاب سير توماس أرنولد المعنون «الدعوة إلى الإسلام»، أن انتشار الإسلام بين نصارى الكنائس الشرقية إنما كان نتيجة شعور باستياء من السفسطة المذهبية، التي جلبتها الروح الهيلينية إلى اللاهوت المسيحي؛ لأنها أحالت تعاليم المسيح البسيطة السامية، إلى عقيدة محفوفة بمذاهب عويصة، مليئة بالشكوك والشبهات، مما أدى إلى إيجاد شعور من اليأس، بل إلى زعزعة أصول العقيدة الدينية ذاتها. فلما أهلت آخر الأمر أنباء الوحي المحمدي من الصحراء، لم

(٤) للاستزادة انظر: الإمام محمد أبو زهرة، نظرية الحرب في الإسلام، ص: ٣٠، نقلاً عن: الكامل في التاريخ لابن الأثير، (٢٢/٥).

تعد تلك المسيحية الشرقية، التي اختلطت بالغش والزيف، وتمزقت بفعل الانقسامات الداخلية، وتزعزعت قواعدها الأساسية، واستولى على رجالها اليأس والقنوط، من مثل هذه الريب، لم تعد المسيحية بعد ذلك قادرة على مقاومة إغراء هذا الدين الجديد.

وقد يكون من الصحيح أن المسلمين فتحوا البلاد بقوة جيوشهم وروحهم المعنوية، ولكن ليس من الصحيح أبدًا أن المسلمين فتحوا القلوب بالقوة أيضًا؛ لأن هذا من المُحَالات، بل فتحوا هذه القلوب بمبادئهم السمحة العادلة التي سبقتهم إلى قلوب الشعوب فرحبت بهم، وسهلت لهم شيئًا من عناء الفتح، ثم أقبلت على الإسلام. وسر ذلك أن هذا الدين -بعقائده وعباداته وأخلاقياته وتشريعاته- تتوافر فيه عناصر جذب عديدة، أهمها: موافقة الفطرة، ملائمة العقل، تزكية النفس، سمو الروح، صحة الجسم، تماسك الأسرة، ترابط المجتمع، تحقيق العدل، جلب المصالح، درء المفاسد، إشاعة الخيرات، ومكافحة الشرور بقدر الإمكان. وأبرز ما في هذا الدين سهولة عقائده، التي ليس فيها غموض ولا التواء ولا تناقض، ومن ثم تقبلها الفطرة السليمة، ويسلم لها العقل المستقيم. (٥)

وإذا كان المسلمون الأوائل قد تسيدوا الأرض بقوة إيمانهم وتمسكهم بمبادئ دينهم، وتوحدهم في مواجهة عدوهم، وأخذهم بأسباب القوة المشروعة، المادية منها والمعنوية، فإن الأمر الآن يبدو مختلفًا بالنسبة لمسلمي اليوم، الذين يعانون الفرقة والتشرذم والاقتتال، والبعد عن منهاج الدين وعدم الأخذ بأسباب النجاح التي أخذ بها السلف الصالح، مصداقًا لقول الإمام مالك إمام دار الهجرة: إنه لن يصلح حال الأمة اليوم إلا بما صلح به حال أولها. فالأمة الإسلامية اليوم ابتغت لعزها غير الإسلام، ومن ثم باتت عن ذلك العز أبعد وأضل، فغدت تابعة للغرب تتبنى دولها سياسات ومواقف خارجية متناقضة، وصلت إلى حد موالاة غير المسلمين ضد المسلمين في أحيان كثيرة، الأمر الذي زاد من حدة التشتت بين الدول والمجتمعات الإسلامية، وسوَّغ لأعداء الإسلام النَّيْل منه ومن معتنقيه في مواضع عديدة. (٦)

(٥) المصدر السابق.

(٦) للمزيد، انظر: د. أحمد شلبي، الاستشراق، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٩٢م.

غير أن الأمل لا يزال قائمًا في أن تستعيد أمة الإسلام مجدها، خصوصًا إذا ما أخذت بالأسباب الفاعلة والمشروعة، وإذا ما توفرت إرادة سياسية تدرك حدود إمكانات العالم الإسلامي، ومكامن قوته وتحسن توظيفها، كيما يلتقي المسلمون على كلمة سواء تجتمع عليها وعندها مصالح وأهداف وغايات شعوبه وحكوماته. فالعالم الإسلامي كيان جغرافي ممتد في ثلاث قارات، ويبلغ عدد سكانه حوالي مليار وثلاثمائة مليون نسمة، بالإضافة إلى تجمعات إسلامية كبيرة في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا. ويمتلك العالم الإسلامي ثروات بترولية وزراعية وتعدينية تفوق ما لدى الكيانات الأخرى، كما يمتلك عمقًا تاريخيًّا وحضاريًّا وثقافيًّا وتعددية عرقية، وثقافية غنية، وفاعلية اجتماعية لدى الأفراد والمجتمعات تؤهله للنهوض. (٧)

ولعل في انتصار المقاومة الإسلامية في أفغانستان والعراق خير برهان على استعداد الأمة للنهوض والتصدي للمشروع الأمريكي الصهيوني، وتقديم مبادرات متميزة لإنقاذ العالم من ويلات الرأسمالية المتوحشة، وتحريره من براثن العولمة المؤمركة. بل إنها تؤشر لبداية نزول المنحنى الحضاري الغربي لأول مرة منذ عدة قرون، وقد اعترف السياسي الأمريكي المخضرم «هنري كيسينجر» بذلك علنًا، وأيده كل من توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق، وجاك شيراك رئيس فرنسا السابق عندما قال: «إن هزيمة أمريكا في العراق تعني خسارة الحضارة الغربية لمائتي سنة من الانتصار والإنجاز». (٨)

وبناء عليه، يمكن القول: إن الخلل في موازين القوى المادية بين المسلمين وغير المسلمين لمصلحة أولئك الآخر، لم يكن ليحقق لهم الأمان، أو يضمن لهم الغلبة وكسر إرادة الشعوب الإسلامية، أو النيل من الإسلام. فإذا كانت القوة العسكرية الباطشة لغير المسلمين قد خوَّلت لهم احتلال أراضي المسلمين واستنزاف خيراتهم وتدبير المؤامرات لبثّ الفُرْقَة بينهم، فإنها قد فشلت من جانب آخر في القضاء على روح الصمود والمقاومة، كما عجزت عن تدمير ثقة المسلمين في عظمة دينهم، والتمسك

(٧) انظر: رجب البنا، الإسلام والغرب، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٧م.

(٨) د. محمد مورو، الفرق بين المقاومة في العراق وفيتنام، موقع «المختصر» الإلكتروني، ٢٠٠٧/٥/١م.

بـه كمصدر للقوة الروحيـة، التي لا تقدر أية قوة مادية على دحرها. فلقد أثبت الفشـل الأمريكـي والغربـي والصهيوني في كسـر إرادة المسـلمين أن مصادر القـوة الروحية والماديـة كامنة بداخل كل مسـلم تنتظر من يسـتدعيها ويسـتحضرها، ويسـتنهضها دفاعًـا عـن النفس والعِـرْض والدين، وهي قوة إذا مـا تفجرت فلن يكون بوسـع أعداء الإسلام، مهما كان لديهم من أسباب القوة المادية، الوقوف في وجهها.

ولا يظنن أحد أن الفارق الشاسـع في موازين القوى المادية هذه الأيام بين المسـلمين وأعدائهم كفيل بأن يضمن الغلبة والنصر لغير المسلمين، فلقد كان المسلمون الأوائل قلـة وضعفاء من حيث أسـباب القوة المادية فـي مواجهة ممالـك وإمبراطوريات عظيمة موغلة في القوة والبطش، غير أنها دانت جميعها للمسـلمين، وصارت مقدراتها وثرواتها مغانـم لهم وعمَّ الإسـلام أراضيها. حيـث تبدلت موازين القوة بين المسـلمين وخصومهم لمصلحة من يرفعون راية لا إله إلا الله، ويُخلِصون في إيمانهم وجهادهم ولا يبتغون بالقوة فسادًا، أو هيمنةً أو إذلالاً لشعوب الأرض، ولم تَحُل القوة العسكرية الهائلة أو المكانة العالميـة المرموقـة دون سـقوط تلك الممالـك والإمبراطوريات تحت أقدام المسـلمين، الذين طلبوا الموت في سـبيل نشـر الإسلام فكتبت لهم الحياة، وكان النصر حليفهم، ولم يبتغوا فسـادًا أو تدميرًا بقوتهم، فبُسِـطَت لهم الأرض من حولهم ليعمروها، ويقيموا أفضل وأكمل حضارة عرفها التاريخ الإنساني.

ثالثًا: القوة العسكرية في الخبرة التاريخية:

بقدر ما أسهمت القوة العسكرية في بلوغ الدول الكبرى لغاياتها الاستراتيجية، فقد أبرز التاريخ البشري نماذج عديدة لفشل القوة العسكرية وحدها في بلوغ الغايات والتطلعات الاستراتيجية للقوى الكبرى، حيث تجلَّت أول إشارة حقيقية في هذا الخصوص حينما أخفقت واشنطن في فرض سيطرتها على فيتنام خلال سني الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بعد حرب عنيفة استخدمت فيها كل ما كان لديها من عتاد عسكري وإرادة في القتل والدمار، ما عدا القوة النووية. (٩)

وعلى الرغم من هزيمة أمريكا في فيتنام، وانكشاف تراجع فاعلية القوة العسكرية، إلا أن الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل القوة العظمى الأخرى في ذلك الوقت، لم يتعظ من التجربة الأمريكية، وقام بتكرارها حتى مُنِيَ بنتائج على نفس الدرجة من السوء في ثمانينيات القرن الماضي في أفغانستان، حينما خاض حربًا عدوانية هناك عام ١٩٧٩م، لكنه فشل في كسر إرادة المجاهدين الأفغان برغم فارق القوة الشاسع لمصلحة القوات السوفييتية، ما اضطرها إلى الرحيل مثقلة بالخزي والانهزام. وكذلك، خرجت روسيا من الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبحوزتها ترسانة عسكرية ونووية كبيرة وإمكانات تكنولوجية وعلمية وبشرية عظيمة. إلا أن تفكك المجتمع السوفييتي من الداخل بعد أن تم توحيده بالحديد والنار على أيدي جوزيف ستالين، وظهور النزعات الاستقلالية وانفجار الصراعات الإثنية في ربوعه، وتوقف الاقتصاد الوطني عن النمو، قد سلب الدولة الروسية الجزء الأكبر من قدراتها العسكرية وإرادتها على القتال، وبالتالي لم تعنها ترسانتها العسكرية الهائلة على استعادة مكانتها العالمية البائدة. (١٠)

وفي العام ٢٠٠١م، وبالرغم من تجربة فيتنام المريرة، ومن بعدها الصومال مطلع تسعينيات القرن الماضي، لم تتورع الولايات المتحدة عن غزو أفغانستان، ثم العراق

(٩) إبراهيم غرايبة، الضعف والقوة: رؤية ودليل عمل وتفكير، موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٦/١١/٢٢م.

(١٠) د. محمد عبد العزيز ربيع، القوة العسكرية ومستقبل الإمبراطورية، جريدة الدستور الأردنية، ٢٠٠٧/٤/٤م.

فـي العام ٢٠٠٣م لتُمْنَى في كلٍّ منهما بهزيمة عسـكرية وسياسـية قاسـية. غير أن ما شجَّع إدارة بوش على خوض غمار تلك المغامرات العسكرية كان تفردها بالهيمنة على العالم، بعد انهيار الاتحاد السـوفييتي من ناحية، وتولي مجموعة يمينية متعصبة مقاليد الحكم في واشـنطن مـن ناحية ثانية، وتصاعد اعتماد أمريـكا على البترول في وقت تزايدت فيه احتياجات الدول المنافسة كالصين من ناحية ثالثة.[١١]

وتوضح الحالة الألمانية في عهد هتلر كيف أن القوة العسكرية الألمانية كانت حامية للعنصـر الجرماني أو القومية الجرمانيـة، والأداة الفاعلة لتحقيق مصالح ألمانيا العليا، وتنفيذ سياسـتها الخارجية. وانتظمت الأمةُ الدولةَ الألمانيةَ ليبرز مفهوم الأمة المسلحة، سـواء من خلال القوات المسلحة أو التنظيمات شبه العسكرية كالمتطوعين، حتى إن ألمانيا قامت بعسـكرة المجتمع الألماني كله، وتم تسـخير جميـع عناصر قوة الدولة خلف القوة العسكرية، بغية منح العنصر الجرماني مزيدًا من التفوق من خلال التوسع، وجعـل الآخريـن تابعين وأدنـى من الجرمانية الآريـة، التي ادعى هتلر أنهـا الأنقى، وأن مصالحها العليا تجعل من العالم مجالاً حيويًّا لها.

وقـد أدت تلك الشـوفينية العميـاء إلى أن تكون القوميـة الألمانية وقواتها المسـلحة ذات نزعـة عدوانية، وظهر مفهـوم النازية، الذي يقوم انحيازه الأعمى للعنصر الجرماني الآري على حب التوسـع والاحتلال واضطهاد الآخرين. إلى أن برزت خطورة هذا الانحياز عندما قام هتلر باحتلال أوروبا واتجه شـرقًا إلى الاتحاد السوفييتي. الأمر الذي أدى إلى تكالب الغرب والشـرق ضـد ألمانيا، وبالتالي هـزيمتها في الحـرب العالمية الثانية، ثم تقسـيمها وفقًا لمعاهدة يالطا. وبذلك تمخضـت الحرب العالمية الثانية عن تمزيق قومية ألمانيا وتقسيمها، وتجزيء سيادتها، وعزلها إلى ما يقرب من ٤٥ عامًا طيلة فترة الحرب الباردة، حيث كانت أراضيها قواعد لحلف وارسـو وحلف شـمال الأطلسي، أي منطقة عازلـة. وكادت تعصـف بألمانيـا أزمة هوية بين شـرقها وغربها، نظـرًا للتغير الحاصل

(١١) المصدر السابق.

في الموروث الاستراتيجي والثقافة، والعادات والتقاليد للأمة الألمانية، فأصبح الجزء الشرقي شيوعيًا والغربي يداري غربيته خجلاً. ولم تفلح القوة المسلحة المتفوقة في الحيلولة دون انزلاق ألمانيا إلى هذا المصير المذري.

وعلى الرغم من كل ما حصل لألمانيا، نجد أن التداخل بين مفاهيم الأمة الدولة، القومية، والقوات المسلحة كضرورة لتحقيق مصالح الأمة الألمانية العليا، قد جعل الأمة الألمانية تنتقل من مفهوم القومية العدوانية إلى البحث عن مفهوم الدولة الأمة الألمانية، بغية التوحّد من جديد؛ حيث قامت بوضع هذه المفاهيم في إطار جديد هو الأمة الألمانية الديمقراطية بعد أن حققت وحدتها في عام ١٩٩٠م في عهد المستشار هلموت كول كسبيلٍ للتعايش واستمرار الوجود؛ سعيًا للمحافظة على عنصر بقاء الأمة الألمانية، وتحقيق مصالحها بوسائل وأساليب أخرى غير عسكرية، كالديمقراطية، التفوق الاقتصادي، التعاون واحترام الذات المبني على احترام الآخر، والتخلي عن فكرة كون العنصر الجرماني هو الأنقى، وذلك بالقبول بنقاء غيره بكل احترام، وجعل القوات المسلحة الألمانية جزءًا من الديمقراطية بوضعها تحت قيادة المدنيين وليس العسكر، كما كان في عهد هتلر، حيث تم إعداد القوات المسلحة الألمانية من جديد لتكون الوسيلة الأولى للدفاع عن الأمة الألمانية، وسيادة الدولة الألمانية الجديدة بعد الوحدة. وقد أضحى من الصعوبة بمكان أن توجد القوات الألمانية خارج حدود ألمانيا إلاّ ضمن إطار الناتو أو قوات حفظ السلام الدولية، كما تم تحويل أجزاء كبيرة من موازنة الدفاع السابقة إلى بناء الأمة الألمانية، وإعادة توحيد ألمانيا لتكون قوة عظمى على أسس جديدة غير عسكرية. (١٢)

وفي عام ١٩٨٢م، قامت إسرائيل بغزو لبنان، وذلك بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وفرض تسوية مجحفة للصراع العربي الإسرائيلي على العرب. إلا أن المغامرة الإسرائيلية لم تكن أفضل بكثير من مغامرة أمريكا في فيتنام والاتحاد

(١٢) العميد الركن أحمد عيد المصاروة، دور الدولة والقومية والقوة العسكرية في تحقيق مصالح الأمة العليا، جريدة الغد الأردنية، ٢٠٠٦/١٠/١٦م.

السوفييتي في أفغانستان؛ إذ إن نجاح القوات الإسرائيلية في إجبار مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسية على الخروج من لبنان، لم يكن كافيًا لفرض حل إسرائيلي- أمريكي على الدولة اللبنانية. وبينما نجحت إسرائيل في التخلص من منظمة التحرير كقوة عسكرية، وتحويلها إلى منظمة سياسية منفية في دولة عربية إفريقية، تسببت من حيث لا تدري في إيجاد منظمة عسكرية أكثر قوة وخطورة، وهي «حزب الله»، الذي حمل لواء المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني وأجبره بعد ١٨ سنة على الانسحاب المذل من الجنوب اللبناني دون تحقيق أيٍّ من أهدافه الاستراتيجية.

وبعد مرور حوالي ربع قرن على غزو إسرائيل للبنان، حاولت الدولة اليهودية تكرار التجربة السابقة في العام ٢٠٠٦م، وذلك على أمل التخلص من حزب الله، الذي ألحق بها الهزيمة في الماضي. وبالرغم من قيام إسرائيل باستخدام أقصى درجات القوة، بما فيها الأسلحة المحرمة دوليًا، وارتكاب جرائم عديدة بحق الشعب اللبناني، إلا أنها فشلت في القضاء على المقاومة اللبنانية. وحين أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية أنها ترى بوادر شرق أوسط جديد، كانت تتصور أن الشعب اللبناني سيثور على حزب الله، وأن الإفراط في استخدام القوة للقتل وتدمير البنية التحتية سيؤدي إلى القضاء على ثقافة المقاومة في البلاد العربية عامة. لكن حزب الله خرج من الحرب، وقد حقق أعلى درجات المصداقية على الساحة العربية، مما أعطى مقاتلي حماس في فلسطين أملاً أكبر بالنصر وإصرارًا أقوى على مواصلة المقاومة والنضال. (١٣)

إن مثل هذه التجارب وغيرها، لتشي بأن القوة العسكرية المنظَّمة ليس باستطاعتها في كل الحالات حسم صراع دموي مع قوة غير منظمة تتبع أسلوب حرب العصابات، وهذا ما واجهه الأمريكيون في فيتنام والسوفييت في أفغانستان والإسرائيليون في لبنان، ومن بعدهم الأمريكيون في أفغانستان والعراق. فبرغم ضعف الإمكانات

(١٣) للمزيد، انظر:
Michael T.klare: Beyond the «Vietnam syndrome», U.S Interventionism in the 1980. Institute for Policy studies- transnational Institte.washington.1981

العسكرية لمقاتلي حرب العصابات، إلا أنهم يملكون عادة مَعِينًا ضخمًا من الإرادة على القتال والإصرار على تحقيق النصر، غير أن الدول العظمى قلما تتعلم من أخطائها قبل أن تفكر في الاعتداء؛ وذلك لأن القوة العسكرية الباطشة والمتفوقة غالبًا ما تمنح أصحابها إحساسًا عامًّا بالتفوق والمَنَعة ضد الهزيمة، كما تدفعهم نحو احتقار الآخرين والتهوين من شأنهم، ومما بحوزتهم من ركائز قوة معنوية.

إن تبلور حدود القوة العسكرية أدى في معظم الأحيان إلى تراجع نفوذ ومصداقية الدولة التي تعتمد القوة أساسًا لسياستها الخارجية على الساحة الدولية. ولقد تبع ذلك اتجاهها نحو التقوقع وتبني سياسة دفاعية فتحت المجال لظهور قوى دولية وإقليمية أخرى منافسة ذات قدرات وإرادات على تحدي القوة العظمى، والحدّ من أطماعها التوسعية، بل والنيل من أمنها واستقرارها، وشعورها بالأمان والمنعة، وذلك على غرار ما فعله تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

ورغم أن تلك الحادثة قد سوَّغت للمحافظين الجدد في إدارة بوش الابن شن حروبهم العدوانية ضد ما أسموه بالإرهاب، إلا أن إخفاق تلك الحروب وما تمخضت عنه من ويلات، قد دفع ببعض المفكرين والساسة المعتدلين في واشنطن إلى إعادة النظر في سياسة القوة العسكرية الباطشة كآلية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، في محاولة منهم لتلافي التداعيات المؤلمة لتلك السياسة. وبمرور الوقت، بدأت الإدارة الأمريكية تصغي لمخرجات المراجعات الفكرية والجدالات الاستراتيجية التي دارت رحاها داخل الدوائر الفكرية والاستراتيجية الأمريكية.

ومن ثم يمكن القول: إن الفشل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق قد أفضى إلى تفجر جدل حامي الوطيس داخل الولايات المتحدة من أجل تخفيف وطأة الاعتماد على الوسائل العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، واستبدالها بوسائل ناعمة تكون أقل تكلفة، وأكثر فاعلية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، كما تساعد بالطبع على تقليص حجم التشوه الذي لحق بصورة الولايات المتحدة أمام العالم. (١٤)

(١٤) المصدر السابق.

رابعًا: القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية:

يمكن القول: إن النزوع المستمر نحو استخدام القوة العسكرية قد علق بالشخصية الأمريكية منذ حقبة ما قبل الاستقلال وتأسيس الدولة الأمريكية في القرن التاسع عشر. فلئن دخلت حرب الاستقلال الأمريكية كتب التاريخ بصياغتها الغربية، التي تعتبرها مع الثورة الفرنسية حاضنة لمنظومة الحقوق والحريات الإنسانية الحديثة؛ فقد دخلت التاريخ أيضًا؛ باعتبارها من أشد الحروب دموية، وكانت في الوقت ذاته بمثابة حجر الأساس لانتشار الحضارة الغربية الحديثة التي عرفت عند أهلها بحضارة «الإنسان الأبيض» مما يعطيها – داخل حدودها وحيثما انتشرت خارجها- بُعدًا عنصريًّا واضحًا للعيان، على الصعيدين النظري والتطبيقي. فمنذ نشأة الدولة الأمريكية نفسها، تابع الأمريكيون ما سبق تأسيسها من إبادة منظمة للهنود الحمر، في حدث تاريخي لم يسبق له مثيل أُبِيدَ خلاله ملايين الهنود الحمر، كما أن وصول عدد الولايات الأمريكية إلى ٥١ ولاية قد اقترن هو الآخر بالحروب والإفراط في استخدام القوة العسكرية حتى اكتملت السيطرة على أمريكا الشمالية، فقد كان المستعمرون البريطانيون مشغولين بطرد السكان الأصليين من ملايين الأفدنة، بل ومن الوجود نفسه في كثير من الأحيان.

وبعد إعلان الاستقلال الأمريكي، أضحى الاستخدام المفرط للقوة العسكرية سمة أساسية للسياسة الخارجية التوسعية للولايات المتحدة، فقد توسع الأمريكيون بعد ذلك في الفترة من ١٧٤٠ إلى ١٨٢٠م بلا توقف باتجاه الغرب حتى وادي أوهايو، وتخطوا جبال روكي حتى المحيط الباسيفيكي، وباتجاه الجنوب في فلوريدا ومكسيكو، وشمالاً باتجاه كندا، ولم يكونوا في هذه الأثناء يطردون فقط الهنود الحمر، الذين أبادوا منهم الملايين، وإنما يطردون الإمبراطوريات الكبرى كالفرنسية، والأسبانية والروسية، وسرعان ما بدأت على الفور مسيرة استخدام القوة العسكرية تنطلق خارج حدود الدولة الأمريكية، وكانت البداية من دول أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث

انتشـر «الاسـتعمار الأمريكي» في تلك البلاد عبر غزوات عسـكرية متوالية أسـفرت عن احتلال تلك البلدان الصغيرة لعشـرات السـنين، واندفاع الأمريكيين نحو التنكيل بهـا لإخضاعها لسـيطرتهم، فـكان تنصيب الحكومـات الموالية لواشـنطن، وتدبير الانقلابات، واغتيال واختطاف الرؤساء، وهذا في فترة زمنية استمرت عدة عقود، وإلى ما بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين.

وقد شـرعت واشـنطن في إصدار البيان الأول لترسيخ أسس هيمنتها العسكرية على العالـم الجديـد في عهـد الرئيس الأمريكي الأسـبق جيمس مونرو، الذي أصدر سـنة ١٨٢٣م مبدأه الشهير المعروف بمبدأ مونرو، والذي نص على عدم جواز تدخل أوروبا في شئون القارة الأمريكية، وهو المبدأ الذي كان إيذانًا ببدء المساعي الأمريكية لفرض الهيمنة على العالم بالقوة العسـكرية، من خلال تخصيص مناطق للنفوذ، والنزوع نحو تقليم أظافر القوى الاسـتعمارية العالمية الكبرى حينئذ، من خلال تفتيت أوصالها بعد عزل مستعمراتها عنها، حيث كانت أسبانيا هي الضحية الأولى.

فانطلقت القوات الأمريكية لفرض الاستعمار الأمريكي خلفًا للأسباني في الفلبين، المنصة العسكرية الأولى للتحرك العسكري في جنوبي آسيا، الذي أنهت هزيمة فيتنام مرحلته الأولى، وبدأت مرحلته الجديدة بغزو أفغانستان، مع ما ارتبط بذلك من سيطرة عسكرية واقتصادية تستكمل حلقات الشريط الاستعماري الأمريكي إلى بحر قزوين وحتى البلقان، وتنطلق منه الهجمة العسكرية الجديدة على البلدان الإسلامية الأخرى.

وفـي العـام ١٩١٧م، اكتسـب التوجـه الأمريكي نحـو تكريس الاعتمـاد المتزايد علـى القوة العسـكرية لتحقيق أهداف السياسـة الخارجية زخمًا كبيـرًا مع تنامي قوة الولايـات المتحدة على نحو فاق إمبراطوريـات عالمية أخرى أتت الحرب العالمية الأولى على سـلطانها بعد أن جرَّدتها من مستعمراتها ودوائر نفوذها الإقليمية والدولية، فجاءت مشـاركة واشـنطن في الحرب لنصرة الحلفاء الأوروبيين، وكبح جماح ألمانيا النازية واليابان، لتخرج بالنفوذ الأمريكي من العالم الجديد إلى دوائر أوسـع كأوروبا وآسـيا.

ثـم لم تنقطع من خلال ذلك التدخلات العسـكرية الأمريكية فـي العالم، والتي فاقت ١٥٠ واقعة عسـكرية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية القرن العشـرين، في مختلف أنحاء العالم.

وليسـت هذه النزعة العسـكرية للهيمنـة منفصلة عن طبيعة تكويـن الفكر المادي للسـيطرة الاقتصاديـة العالميـة؛ فكما كانت حمـلات إبادة الهنود الحمـر مقترنة بما عُـرف من سـباق دموي محموم على مناجـم الذهب في أنحاء القارة، والسـيطرة عليها، كانت كذلك النسـبة العظمى من التحركات العسـكرية الأمريكية عالميًّا مرتبطة -منـذ أكثر من قرن ونصف القرن- بالبحث عن مصادر الطاقة والسـيطرة عليها وعلى إمداداتها.(١٥)

وفي هذا السياق، يؤكد المحلل السياسي الأمريكي روبرت كاجان أن تزايد وتنامي القوة يغير الأمم كما يغير الأشـخاص، فيؤثر في تصورها للعالم ومكانها فيه، ويزيد من الاعتقاد بوجود مهمة ملقاة على عاتقها، فالقوة تزيد الطموح. لذلك، فإن الأمريكيين عندما حصلوا على أراضي لويزيانا الشاسـعة في بداية القرن التاسـع عشـر، مضاعفين بذلـك حجم دولتهم بـأراضٍ تتطلب عقودًا من الزمن ليسـتوطنها الناس، لم يجعلهم ذلك يقنعـون ويكتفـون، بل بحثوا عن المزيد من الأراضي فيمـا وراء تلك الحدود الجديدة، وكأنهم لم يعودوا يطيقون أي حدود سياسية أو جغرافية من حولهم.

ورويدًا رويدًا، تبلور النزوع الأمريكي نحو توظيف القوة العسكرية لخدمة تطلع واشنطن نحـو الهيمنـة على العالم، ففي القرون الماضية كان الحديث عن الشـرف القومي دافعًا كافيًـا لدخـول الولايات المتحدة في الحروب، ورغم أن مثل هـذا الخطاب لم يعد قائمًا لدى الأمريكيين المعاصرين، فإن تغير توجهاتهم إزاء الحرب يعد أمرًا مشكوكًا فيه، فالتقاليـد الحربية الأمريكية ما زالت قائمة، خاصة إذا ما قورنت بمعظم الديمقراطيات الموجودة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد مرت ١٤ سنة على الولايات المتحدة

(١٥) للمزيد، انظر، ويليام فولبرايت، غطرسة القوة، ترجمة محمود شكري، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٦م.

- منذ ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٣م- شهدت خلالها ثلاث إدارات شديدة الاختلاف، وقامت فيها بنشر أعداد ضخمة من قواتها المقاتلة، واشتركت في حملات قصف جوي موسعة وهجوم بالصواريخ في تسع مناسبات مختلفة: في بنما ١٩٨٩م، الصومال ١٩٩٢م، هايتي ١٩٩٤م، البوسنة ١٩٩٥-١٩٩٦م، كوسوفو ١٩٩٩م، أفغانستان ٢٠٠١م، والعراق ١٩٩١ و١٩٩٦ و٢٠٠٣م، وبذلك سجلت الولايات المتحدة متوسطًا لتدخلها العسكري المؤثر بواقع مرة كل ١٩ شهرًا تقريبًا، وهو أكبر معدل تحقق في التاريخ الأمريكي، حيث بلغ تعداد مرات التدخل العسكري في الخارج ٢٤٠ مرة.

فضلًا عن ذلك، ظلت فكرة التدخل العسكري الخارجي وخوض الحروب حول العالم لتحقيق أهداف استراتيجية بذرائع إنسانية تستهوي الأمريكيين، الذين يعتقدون بفائدة -بل بضرورة- الحرب كوسيلة لتحقيق العدالة والسلام العالميين، فاستطلاعات الرأي توضح أن ٨٠٪ من الأمريكيين يوافقون على أن الحرب في بعض الأحيان تكون ضرورية لتحقيق العدالة، بينما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا على سبيل المثال لم يحظ هذا الاعتقاد إلا بموافقة ثلث المواطنين هناك فقط. وانطلاقًا من هذا الطرح، ذهب روبرت كاجان إلى الزعم بأن القوى الدولية الأخرى ظلت تتوجس خيفة من النوايا والتطلعات الأمريكية صوب الهيمنة والسيطرة على العالم، من خلال شن الحروب التي تتزيا وتستتر بشعارات براقة في غالبية الأحيان؛ إذ لم تكن ترى تلك القوى منذ البداية أن الأمريكيين يسعون لتحقيق الاستقرار، وإنما يرونهم كمصدر للإخلال بالأوضاع القائمة، فهم على حد وصف كاجان، غير قادرين على العيش بهدوء أو حتى على السماح للآخرين بذلك.

ويؤكد كاجان أن النزوع الأمريكي نحو استخدام القوة العسكرية من أجل الهيمنة ليس انحرافًا عن طبيعة الأمريكيين الأصلية، وإنما هي نفسها طبيعتهم التي جُبِلُوا عليها، فالولايات المتحدة كانت قوة توسعية منذ خطا المهاجرون الأوائل على القارة الأمريكية، ولم تتوقف عن التوسع على مدى القرون الأربعة اللاحقة، فالولايات

المتحدة -وعلى عكس ما تصورها كتب التاريخ- قوة ثورية لا تحافظ على الأوضاع القائمة، بل توسع باستمرار من دائرة مشاركتها وتأثيرها في الشئون العالمية، فالنزعة الأمريكية للتدخل العسكري في شئون الآخرين ليست ظاهرة حديثة، أو انحرافًا عن الروح القومية، بل إنها متجذرة في الـ «دي إن أيه» الأمريكي.

وبناء على ما سبق، يبدو أن الأمريكيين قد حسموا الجدل الدائر في أروقتهم السياسية والفكرية حول أولوية المثالية على الواقعية في السياسة الخارجية لبلادهم. فبعد عقود من الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية المباشرة وغير المباشرة، بغية حماية المصالح الاستراتيجية، وترسيخ دعائم الهيمنة الأمريكية، أصبحت القوة العسكرية في المقدمة وليس الأخلاق والقيم، وكان الواقع التطبيقي في بقاع شتى من العالم أبرزها بلدان كأفغانستان، فلسطين، لبنان والعراق وسواها هو الجواب العملي على تساؤل طرحه المستشار السابق للرئاسة الأمريكية «أويجن روستوف» عما يجب أن يصبغ معالم السياسة الأمريكية عالميًا «القوة أم الأخلاق، الواقعية أم المثالية، حماية المصالح أم نشر القيم، والأفكار التحررية أم المحافظة؟». [١٦]

وبالتزامن مع التوسع الأمريكي الذي نعى سياسة العزلة، كانت المسوغات الفكرية والسياسية لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية حول العالم لا تتدخر وسعًا في تعبئة العملاق الأمريكي نحو التقدم من أجل تصدُّر قمة العالم والهيمنة عليه من خلال القوة العسكرية. ففي العام ١٩٤١م أصدر هنري لوس في مجلة «الحياة» الأمريكية بيانه العام الشهير المسمى «القرن الأمريكي العظيم»، الذي يناشد فيه الأمريكيين قيادة وشعبًا بتجشم معاناة حروب أكبر من الحروب الكونية الأولى والثانية من أجل تبوء المكانة التي تليق بهم، واعتلاء قمة النظام الدولي، والهيمنة على العالم لإعلان الإمبراطورية الأمريكية، وتدشين القرن الأمريكي العظيم. وبدورها، تلقفت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان هذا النداء، وشرعت في إرساء أولى دعائم

(١٦) المصدر السابق.

الإعـلان الإمبراطـوري الأمريكي من خلال استخدامها للسـلاح النـووي للمرة الأولى والوحيدة، حتى الآن، ضد اليابان، بالرغم من إعلان إمبراطورها الاستسلام في الحرب الكونيـة الثانية عـام ١٩٤٥م، لتمتلك الولايات المتحدة في أعقاب تلك الجريمة الشـق العسكري للريادة والهيمنة، بوصفها أكبر وأهم قوة عسكرية عالمية على الإطلاق.

الأمر الذي يفسـر تطلُّع ترومان إلى توصيل رسالة للاتحاد السوفييتي والقوى الكبرى فـي حينها مؤداها أن تفوق أمريكا عسـكريًا قد وضعها فـي صدارة القوى الكبرى، وسـتكون ذراعها العسـكرية الطويلة بمثابة الدرع الواقي للمصالح والتطلعات والريادة الأمريكية. وما إن جاءت أزمة السويس عام ١٩٥٦م لتعلن سقوط القوة العالمية البريطانية الكبرى في براثن الأطماع الصهيونية والنزعات الانتقامية الفرنسـية حيال مصر، حتى تأتي للولايات المتحدة الشـق السياسي للهيمنة والريادة، فظهرت مرة أخرى لتسوي تلك الأزمة، وتتسلم رداء القيادة وتاج الإمبراطورية من بريطانيا العظمى التي أحاط بها الهِرَم، لينتقل بذلك مركز إدارة التفاعلات العالمية من أوروبا إلى واشنطن.

وهو ما أشـار إليه المؤلف البريطاني نيل جيفرسـون في كتابـه «الإمبراطورية» الذي دعا في خاتمته أمريكا لكي «تنهض بمسئولية الرجل الأبيض»، وتحكم العالم ضمن إمبراطورية جديدة تستند لقوة عسكرية هائلة، مدعيًا أن تأريخ الإمبراطورية البريطانية يظهر أن الضرورة هي التي تدعو أمريكا إلى القيام بذلك.(١٧)

وفـي عهد الرئيس تيودور روزفلت، ازدادت أهمية القوة العسـكرية، بوصفها وسـيلة الهيمنة الأمريكية على السياسـة الدولية. وعندما جاء ترومان إلى الحكم كان مقتنعًا بما بدأه روزفلت، وترسـخ في مخيلته يقين بأن التفوق الأمريكي في القوة العسـكرية سيكون الأساس الذي ستُبْنَى عليه ريادة أمريكا للعالم.(١٨)

(١٧) روبرت كاجان، أمة رعاة البقر وجذور الهيمنة العالمية، الموقع الرسمي على الإنترنت لهيئة علماء المسلمين بالعراق، ٢٠٠٦/٤/١١م.

(١٨) روبرت كاجان في مقال له نشره مركز كارنيجي للسلام الدولي تحت عنوان: «أمة رعاة البقر» Cowboy Nation، نقلاً عن جريدة: The New Republic Online الإلكترونية.

وبعد الفشل الأمريكي في فيتنام إثر سبع سنوات من حرب هُزمت الولايات المتحدة فيها عسكريًّا وسياسيًّا، دار جدل استراتيجي وسياسي حامي الوطيس داخل واشنطن؛ حيث ظهر تيار يطالب بضرورة التخلي كلية عن استخدام القوة العسكرية الأمريكية في الخارج، حتى لا يضطر الشعب الأمريكي لدفع فاتورة مكلفة كتلك التي تكبدها في فيتنام، وسبَّبت ما سُمِّيَ بعقدة فيتنام أو Vietnam Syndrome، بمعنى رفض الأمريكيين لأي تدخل عسكري لبلادهم في نزاعات دول العالم الثالث، والبحث عن حلول غير عسكرية لأية أزمات ترتأى فيها واشنطن مساسًا بمصالح الولايات المتحدة في الخارج. في حين ظهر تيار آخر يمثله بعض رجال الأعمال والجماعات العسكرية والاستخباراتية، يحاول جاهدًا إشفاء الأمريكيين من عقدة فيتنام، ويدعو لتمسك واشنطن بحقها المشروع في استخدام القوة العسكرية في الخارج. كما يرى أن عقدة فيتنام قد أصبحت قيدًا غير مقبول يقيد قدرة واشنطن على حماية المصالح الحيوية الأمريكية في الخارج، كما يعتقد أنصار هذا التيار أن أي تردد من قبل واشنطن في استخدام القوة العسكرية خارجيًّا من شأنه أن يشجِّع القوى المعادية لواشنطن على تهديد أمن الولايات المتحدة بل ومهاجمتها، الأمر الذي يعرِّض أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية حول العالم، وكذا مكانتها العالمية لخطر محقق.(١٩)

وما كاد عقد السبعينيات ينتهي حتى غدا معظم الساسة الأمريكيين مقتنعين برأي هذا التيار الأخير. ورويدًا رويدًا، ساعدت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وحادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران، ثم غزو السوفييت لأفغانستان في ذات العام حتى لم يعد يفصلهم عن نفط الخليج العربي سوى ٣٠٠ ميل فقط، إلى جانب تنامي مظاهر الاضطراب السياسي والاقتصادي حول العالم، كل هذه التطورات وغيرها ساعدت على تعافي الساسة الأمريكيين من عقدة فيتنام، فكان مبدأ كارتر عام ١٩٨٠م، الذي اعتبر نفط الخليج مصلحة حيوية أمريكية، ومن ثم فإن أي محاولة لسد

(١٩) المصدر السابق.

طرق الأمريكيين إليه ستدفع واشنطن لاستخدام شتى الطرق للدفاع عنها، بما في ذلك القوة العسكرية. ومنذ هذا التاريخ نشطت وزارة الدفاع الأمريكية في تعزيز قدراتها العسكرية التدخلية مجددًا، فتم إنشاء قوة الانتشار السريع، وهي قوة هجومية مكونة من ٢٠٠ ألف جندي جاهزة للتحرك الفوري في أي مكان من العالم.

وجاء الرئيس رونالد ريجان بعد ذلك بمبادرة الدفاع الاستراتيجي الشهيرة مطلع الثمانينيات، والمعروفة إعلاميًا بحرب النجوم؛ ليفتح شهية الأمريكيين على التفنن في تطوير قدرات بلادهم العسكرية، بوصفها أداة الهيمنة وتعزيز المكانة العالمية، بعدما أفاض في انتقاد تردد سلفه الرئيس كارتر في استخدام القوة العسكرية الأمريكية في أكثر من مناسبة خارجية. وبذلك، عادت الولايات المتحدة مجددًا إلى تبني القوة العسكرية كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. [٢٠]

وبصعود تيار المحافظين الجدد، تعززت مكانة القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية؛ حيث تفرغت حركة المحافظين الجدد منذ تسعينيات القرن الماضي للدعوة إلى تفعيل القوة الصلبة عالميًا في الوقت الذي كانوا يستخدمون فيه وسائل الترغيب في الداخل، من خلال بناء علاقات مع قوى سياسية أخرى، حتى صاروا في مواقع مؤثرة، من أمثال بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع السابق، وجون بولتون، النائب السابق لوزير الخارجية. وكان لهؤلاء تحالف وثيق لدرجة التوحد، أحيانًا، مع وزير الدفاع السابق، دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس ديك تشيني. وفي مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بدا أنّ نظرية جديدة للمحافظين الجدد ستخلف الواقعية داخل الإدارة الأمريكية، وكانت أبرز ملامح نظرية المحافظين الجدد: اختزال تعريف القوة بزيادة التركيز على القوة العسكرية، والتوسع باللجوء للضربات والحروب الاستباقية، وتبني فلسفة «تغيير الأنظمة المارقة»، بما يعنيه ذلك من عدم احترام فكرة السيادة، وكل

(٢٠) انظر في ذلك: السيد يسن، الإمبراطورية الكونية.. الصراع على الهيمنة الأمريكية، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٤م.

ذلك ضمن رؤية أحادية القطبية للعالم، بمعنى تحرك الولايات المتحدة منفردة وعبر قوتها العسكرية الباطشة، عندما لا تستطيع تمرير سياساتها عبر المنظمات الدولية والإقليمية. (٢١)

وكان أبرز ما قام به المحافظون الجدد هو بناء مؤسسة دفاعية عسكرية في الظل من خلال مجموعات من الخبراء والباحثين في مراكز البحوث الأمريكية لتوفير البدائل الممكنة في السياسة الخارجية. وهي المراكز التي حظيت بدعم هائل من المتبرعين والأثرياء في الولايات المتحدة، وتقوم بإصدار أوراق عمل وخطابات مفتوحة إلى الرؤساء الأمريكيين بالإضافة إلى استضافة مؤتمرات وندوات تحضرها أسماء بارزة في واشنطن، وبالطبع ينتقل الكثير من هؤلاء الخبراء إلى مواقع السلطة بعد أي تغيير في البيت الأبيض.

ويمكن الإشارة إلى جوهر فكر المحافظين الجدد الذي يعزز من مكانة وأهمية القوة العسكرية على النحو التالي:

- العلاقة بين الدول تحدد بناء على القوة العسكرية وحدها والاستعداد لاستخدام هذه القوة، وتتوقف هذه العلاقة على طريقة استخدام القوة العسكرية.
- التركيز الأساس على الشرق الأوسط والإسلام العالمي، باعتبارهما المسرح الرئيس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية أو عبر البحار.
- تحليل القضايا العالمية في صورة الأبيض والأسود، أو ما يمكن وصفه بالفصل التام بين الخير والشر في تصنيف أخلاقي قاطع، في هذا الشأن يرى المحافظون الجدد أنهم وحدهم الذين يملكون القدرة على تحديد مدى الالتزام بالأخلاق، وأن الخلاف معهم لا بد أن يُسفِر عن هزيمة الطرف المضاد.
- التركيز على أحادية القوة الأمريكية، والاعتماد على القوة العسكرية؛ باعتبارها

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، يمكنك الرجوع إلى: غسان سلامة، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٥م.

خيـارًا أول وليسـت خيارًا أخيـرًا في السياسـية الخارجية الأمريكية. ويـرى هذا التيار أن دروس فيتنـام توفـر الذريعة للحديث عن أولوية القوة العسـكرية؛ حيث إن أمريكا المترددة في اسـتخدام القوة العسـكرية انتهى بها الحال إلى هـزيمة في أحراش فيتنام، في الوقت الذي يمتدح فيه المحافظون الجدد ما يسمونه «دروس ميونيخ»، عندما كان حسم خيار المبادرة العسكرية واضحًا.

• التقليل من مكانة وكالات الدبلوماسـية التقليدية مثل وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات التي تتبنى التوجهات نحو عالم متعدد الأطراف، وتدعم المؤسسات الدولية غيـر العسـكرية. وطالما أن هنـاك حالة عداء مـع المنظمات الدولية غير العسـكرية الطابـع، فمـن الطبيعي أن تكـون هناك حالة عـداء للاتفاقيات والمعاهـدات الدولية. فالمحافظـون الجـدد هم أصحاب الاتجاه نحو الأحادية، وجميـع أفعالهم تصب في هذا الاتجاه منذ سنوات. (٢٢)

وعندمـا جاء بوش الابن صاغ مبادئ اسـتراتيجيته الجديـدة للأمن القومي الأمريكي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لكنه لم يعلن عنها إلا بعد وقوع هذه الأحداث في خطاب رئاسـي ألقاه في ويسـت بوينت في يونيو ٢٠٠٢م، وكانت تستند إلى عدة مبادئ: أولاً: إن الولايات المتحدة ستبذل كلَّ ما في وسعها للحفاظ على تفوقها العسكري غير المشـكوك فيه؛ وثانيًا: إنها تحتفظ لنفسـها بحقِّ ممارسـة الفعل العسـكري الوقائي. وثالثًا: العلاقات الدولية هي علاقات قوة وليسـت علاقات قانون؛ لذلك فإن القوة تسـود والقانون يشرِّع ما يسود. رابعًا: الولايات المتحدة هي بلا منازع القوة السائدة في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ لذا فهي في وضع يؤهِّلها أن تفرض رؤيتها ومصالحها وقيمها، خاصة وأن العالم سيستفيد من اعتماد هذه القيم؛ لأن النموذج الأمريكي قد برهن على تفوقه. خامسًـا: بما أن إدارة كلينتون وإدارة بوش الأب فشـلتا في اسـتعمال كامل إمكانات القوة الأمريكية فإنه يجب تصحيح الأمر؛ وعلى الولايات المتحدة أن تجد طريقة تؤكِّد بها تفوقها في العالم.

(٢٢) جوناثان كلارك، ستيفان هالبر، أمريكا وحدها: المحافظون الجدد والنظام الدولي، كمبردج، ٢٠٠٥م.

وبالطبع، لا يؤيد جميع أعضاء إدارة بوش هذه الأيديولوجيا، لكن المحافظين الجدد يشكِّلون في داخلها دائرة نفوذ مؤثرة. فهم الذين دعوا علانية منذ العام ١٩٩٨م إلى غزو العراق؛ وأفكارهم نبتت في أيام الحرب الباردة، ثم نمت وترعرعت في الحقبة التي تلتْها. وقبل الـ ١١ سبتمبر كان هناك عاملان رئيسيان يمنعان هؤلاء الأيديولوجيين من تطبيق أفكارهم على أرض الواقع هما: كون الرئيس جورج بوش لا يمتلك التفويض الكافي، فقد صار رئيسًا بفضل صوت واحد في المحكمة العليا، فضلاً عن أن أمريكا لم تكن قد حدَّدت بعدُ عدوًّا واضح المعالم بحيث تبرِّر زيادة درامية في إنفاقها العسكري بغرض التصدي له. (٢٣)

ومن جانبه، حاول سيوم براون، وهو أستاذ التعاون الدولي في قسم العلوم السياسية بجامعة برانديز، إبراز أهمية القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث ذكر في كتابه «وَهْم التحكم» أن أهمية القوة العسكرية في فكر المحافظين الجدد قد برزت بدءًا من أوائل تسعينيات القرن الماضي، ويمكن النظر إلى الاستعداد الراهن لاستخدام القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية بوصفه الحلقة الأخيرة من سلسلة التحولات الكبرى الأربعة التي مرت بها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ عام ١٩٤٥م.

فالتحول الأول كان ردًّا على صيرورة الحرب ذات القدرة التدميرية الشاملة بعد قصف اليابان بالقنابل النووية، وتمثل بالتالي في اعتبار الحرب ملاذًا أخيرًا ودليلاً على فشل الدبلوماسية. أما التحول الثاني، فكان تطوير طيف من الاستراتيجيات والقدرات العسكرية القابلة للاستخدام بمرونة للتصدي للعدوان الشيوعي كما في حالة كوبا. والتحول الثالث كان ردًّا على إخفاق الولايات المتحدة في فيتنام، وتمثل في الانتكاس من مفهوم الرد المرن إلى حصر الحرب بأوضاع يكون فيها الأمن القومي الأمريكي معرضًا للخطر. أما التحول الرابع، فقد استند إلى تجربة حرب الخليج وتعزز بنتائج الحملتين على كوسوفا وأفغانستان، ويُنظر إليه باعتباره عودة لتأكيد مرحلة ما قبل

(٢٣) المصدر السابق.

حرب فيتنام. وهكذا تم تكريس القوة العسكرية ليس في مواجهة خطر يتهدد الأمن القومي الأمريكي بالمفهوم الضيق، ولكن كأداة بيد الدبلوماسية وفقًا لمفهوم موسع للأمن القومي مدمج مع المصالح النامية باطراد للعولمة. (٢٤)

وفى ذات السياق، يعرض سيوم براون لفلسفة تبرير الحرب، بالعودة إلى تراث الحرب العادلة، ويستشهد بما ساقه بوش الابن من ذرائع لغزو العراق، كأن الرب أمره بذلك لتخليص العراق من الطاغية صدام حسين، ونشر الديمقراطية والتنمية في ربوع ذلك البلد، وتطهيره من أسلحة الدمار الشامل، وعناصر تنظيم القاعدة. ويرى أن الحرب على العراق كانت إحدى أهم الحلقات في تطور نزعة التدخل العسكري لدى الأمريكيين؛ إذ مثلت تصعيدًا للمرحلة الرابعة في تطور تلك النزعة.

ومن ثم يرى براون أن المنحى العام للتدخل العسكري الأمريكي في الخارج وتعظيم مكانة القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، مرشحان للاستمرار والصعود في أنحاء متعددة من العالم يأتي في مقدمتها سوريا ولبنان وإيران، ويربط ذلك بتعزيز مراكز الصقور في الإدارة الأمريكية، وازدياد التشدد في لهجة التعامل مع سورية وإيران، وربما أسهمت الانتخابات الشكلية التي جرت في العراق والأراضي الفلسطينية في دعم وجهة نظر المحافظين الجدد وإعطائهم انتصارًا رمزيًا بالادعاء بنجاحهم في نشر الديمقراطية، بل إنه من غير المستبعد أن تدفع الانتكاسة العسكرية الأمريكية في العراق المتمثلة في العجز عن السيطرة على البلاد رغم احتلالها وانعدام وجود أفق لهزيمة المقاومة، نحو اندفاع الأمريكيين باتجاه البحث عن إنجاز انتصار عسكري وسياسي في مكان آخر خارج العراق، كتعويض عن الانتكاسة الحاصلة هناك، ولمنع تحول تلك الانتكاسة إلى فيتنام أخرى تدفع بالاستراتيجية الأمريكية نحو الانكفاء والانعزال. (٢٥)

(٢٤) سيوم براون، سبق أن شغل مناصب رفيعة في مؤسسة راند ومعهد بروكنجز ووقف كارنيجي للسلم العالمي، وفي كتاب له بعنوان «وهم التحكم .. القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين»، الذي صدر في العام ٢٠٠٣م وقبل غزو أمريكا للعراق بفترة وجيزة، وعرضه موقع كفاية الإلكتروني، يوم ٢٠/٤/٢٠٠٥م معقل زهور عدي.

(٢٥) المصدر السابق.

خامسًا: إخفاقات القوة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق:

أفضى تجذّر النزوع نحو استخدام القوة العسكرية في الخارج داخل الذهن الأمريكي، إلى أن تقوم الولايات المتحدة بمغامرات عسكرية عديدة في الخارج، لم يحالف النجاح إلا القليل منها. ولعل أبرز مظاهر الإخفاق الأمريكي في استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية حول العالم تتجلى في تجربة فيتنام خلال سني الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ثم تجربتي أفغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣م. وسوف يقتصر تناولنا في هذه الورقة على التجربتين الأخيرتين.

الفشل في أفغانستان:

تجسِّد أفغانستان نموذجًا واضحًا لفشل القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، لاسيما تلك التي تعمد إلى تركيع الشعوب، وكسر إرادتها، وثني عزيمتها. فكم من دولة عظمى مُنيَت بهزيمة قاسية إثر تورطها العسكري في المستنقع الأفغاني.[٢٦] وجاء الدور بعد ذلك على الولايات المتحدة، التي بررت عدوانها على أفغانستان بمحاربة الإرهاب بعد سبتمبر عام ٢٠٠١م، وتوقيف أو اغتيال أسامة بن لادن ومعاونيه. فقد حشدت الولايات المتحدة قوات هائلة لعملياتها في أفغانستان؛ حيث فاقت القوات الجوية ٥٠٠ مقاتلة، وأربع مجموعات من حاملات طائرات، يدعمها أكثر من ١٥٠ سفينة حربية، بينها عشر بوارج ومدمرات مسلحة بصواريخ كروز-توماهوك، وحشد من القوات البرية والخاصة، ومشاة الأسطول يتعدى حجمه ٢٥٠ ألف رجل، بجانب قوات أخرى من دول الناتو خاصة بريطانيا، مع احتمالات غير مستبعدة للجوء لأسلحة دمار شامل!

وقد لقيت الإدارة دعمًا دوليًا واسعًا حين هاجمت البلاد، التي آوت أسامة بن لادن وصحبه، ونجحت في إسقاط حكومة طالبان، وتنصيب حكومة وطنية تقول إنها منتخبة ديمقراطيًا، وقامت بعد ذلك بتسليم مسئولية الاحتلال فيها إلى قوات من حلف

(٢٦) مجلة وجهات نظر، عدد يناير ٢٠٠٤م.

الأطلسي. واعتبرت الولايات المتحدة أنها دمرت معسكرات القاعدة هناك وحرمتها من ملاذها الآمن .

غير أن الساحة الأفغانية تحولت إلى ساحة حرب فعلية تكبدت الولايات المتحدة هناك خسائر فادحة، خسرتها على الصعيدين السياسي والعسكري. ولعل أبرز مفاجآت وتداعيات التدهور الأمني، الذي ازدادت وتيرته في أعقاب سيطرة قوات التحالف الدولي على كابول في العام ٢٠٠١م، هو بروز نشاط كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة مجددًا بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة، على الرغم من الضربات الموجعة التي يتلقياها على أيدي القوات الأمريكية والباكستانية والدولية منذ العام ٢٠٠١م.

فقد عاودت الحركتان نشاطهما المسلح ضد القوات الدولية وقوات الحكومتين الأفغانية والباكستانية. فضلاً عن ذلك، تمكنت الحركة من تعزيز قدراتها القتالية والتسليحية من خلال حصولها على أسلحة متطورة، وخاصة صواريخ أرض- جو ومعدّات أخرى معقدة، وتقنية حديثة روسية وصينية، كما نجحت في استقطاب عناصر مقاومة مسلحة من دول مجاورة كالعراق وإيران، فضلاً عن ضمّ واستيعاب بعض الجهات والقوى الداخلية التي كانت تعارضها أيام حكمها كالحزب الإسلامي الذي يتزعّمه قلب الدين حكمتيار. وبالتوازي مع ذلك، ظلت الحركة محتفظة بمناعة قوية ضد محاولات الاختراق، أو شقِّ صفوفها من قِبل خصومها. [٢٧]

وقد أدى اشتداد وطأة هجمات طالبان والقاعدة، على قوات الاحتلال البريطانية وغيرها، إلى إثارة قلق الدول التي يشارك جنودها في القوات العاملة هناك، تحت إمرة حلف شمالي الأطلسي (إيساف) التي تضم ٣١ ألف رجل، كبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا وكندا، ما دفع بحكوماتها إلى السعي لإبعاد قواتها العاملة في أفغانستان عن بؤر التوتر والمواجهة مع مقاتلي طالبان والقاعدة، وتوخي السبل الكفيلة بوضع جدول زمني لانسحاب تلك القوات؛ بسبب تنامي أعداد القتلى والجرحى بين صفوفها [٢٨].

(٢٧) حسام سويلم، عن الحرب الأمريكية في أفغانستان، موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٦/٥/١٧م.

(٢٨) بشير عبد الفتاح، عن الفشل الأمريكي في أفغانستان وعودة طالبان، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٧م.

وفـي الوقـت الذي أُعلـن خلال قمة حلف الناتـو، التي عُقدت في لاتفيـا نهاية نوفمبر ٢٠٠٦م، أن قـوات الحلـف قد تنسـحب من أفغانسـتان عام ٢٠٠٨م، قـام الرئيس بوش بمحاولـة بـدت عابثة لوضع نهاية لمثل هذا التدهور فـي أداء قوات التحالف، وكذا في العلاقات بين واشنطن وحلفائها، وتلافي إخفاق جديد لقوات بلاده في الخارج.[٢٩]

وفـي خِضَمّ الهجمات الموجعة والمتلاحقة من قبل طالبان، لم تسـتطع قوات التحالف الغربي إنكار الاعتراف بالفشل في مواجهة الحركة، أو النَّيْل من قادتها كالملا عمر، وأسـامة بـن لادن، وأيمن الظواهـري، وكذا قلب الدين حكمتيـار؛ حيث لم تفلح تلك القوات الأجنبية، بما تتمتع به من تكنولوجيا حديثة وعتاد، في العثور على أيٍّ من هؤلاء القادة، رغم عمليات المطاردة التي تشنّها منذ خمس سنوات بمعاونة الجيش الباكستاني والقـوات الحكومية الأفغانية. وفي هذا السـياق، جاءت التصريحـات من كبار القادة العسـكريين الغربيين، ومن قائد قوات الناتو في أفغانسـتان لتؤكد اسـتحالة القضاء علـى مقاتلي القاعدة وطالبان. وقـد ذكرت صحيفة الإندبندنـت البريطانية أن حركة طالبان لم تُهْزَم أبدًا في إقليم هلمند جنوب أفغانستان. كما أكدت ارتفاع الخسائر بين صفوف الجنود البريطانيين هناك إلى ٦٠ قتيلاً منذ عام ٢٠٠١م.

ومن جانبه، اعترف وزير الدفاع الأمريكي المعزول، دونالد رامسفيلد، بأنَّ هجمات المقاتليـن لا تـزال مسـتمرة، كمـا أكـد أنَّ الطلعـات الجوية التـي تقوم بهـا القوات الأمريكية والأفغانية ضعيفة التأثير في مواجهة المقاتلين.

ومع تردي الأوضاع المعيشـية في أفغانسـتان، وفشـل الخيار العسـكري الأمريكي هنـاك، وتقاعس الحلفاء عن تقديم تضحيات أو مسـاعدات ملموسـة مـن أجل تقويض التهديـدات الأمنية، وإنهاء معاناة الشـعب الأفغاني حتى باتت شـرعية وشـعبية الرئيس الأفغاني حامد كرزاي على شـفا التآكل، اضطر الأفغانيون إلى إعلان رفضهم للخيار العسـكري الغربي الفاشل في بلادهم، والعمل من أجل طي صفحته تمامًا، فمن جانبه

(٢٩) المصدر السابق.

عمد كرزاي إلى دعوة زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر في ٨ يناير ٢٠٠٦م من أجل المصالحة والحوار مع حكومته في كابول، وهي الدعوة التي رَدَّت طالبان برفضها، مؤكدة أن هجماتها سوف تستمر حتى رحيل القوات الأمريكية عن البلاد. (٣٠)

كذلك، وفي تحدٍّ واضح للمشروع العسكري الأمريكي في أفغانستان، وكدليل على فشل العمليات العسكرية هناك، صادق مجلس الشيوخ في كابول يوم ٨ مايو ٢٠٠٧م، على مشروع قانون يقضي بالتفاوض الرسمي مع حركة «طالبان»، ويتضمن وقفًا لإطلاق النار، وتحديد جدول زمني لبدء انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. (٣١)

الفشل في العراق:

نموذج آخر فجّ لإخفاق القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية يبرز جليًا في العراق. فبعد أن تفنَّنت إدارة الرئيس بوش الابن في اختلاق الذرائع والحجج من أجل غزو العراق، ما بين أكذوبة امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلى فرية التعاون مع تنظيم القاعدة، ثم إقرار الديمقراطية والتنمية، تمكنت القوات الأمريكية من دخول بغداد والتموضع في ربوع العراق. (٣٢)

غير أن ما جرى على أرض الواقع هو أن إدارة بوش الابن لم تنجح إلا في تحويل العراق إلى مأساة إنسانية بكل المقاييس، وبعد محاولات شتى لخداع الرأي العام الأمريكي والعالمي، اضطر جورج بوش وبطانته إلى الاعتراف بفشلهم في العراق، رغم الخسائر المادية والبشرية والمعنوية الهائلة، التي كانت سببًا مباشرًا في فقدان الحزب الجمهوري لثقة الشعب الأمريكي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس. وعلاوة على هذا الفشل الداخلي، مُنِيَت إدارة بوش بإخفاقات أشد وطأة في الخارج؛

(٣٠) عودة طالبان، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، ٢٠٠٥/٧/١٤م.

(٣١) د. عبد الوهاب الأفندي، كوميديا وتراجيديا الحرب على الإرهاب: أفغانستان نموذجًا، جريدة القدس العربي، ٢٠٠٦/٩/١٢م.

(٣٢) انظر: أحمد محمد رجب، مستقبل المقاومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، عدد١٦٠، أبريل ٢٠٠٥م.

إذ أفضى التعثر الأمريكي في العراق إلى تنامي النفوذ الإيراني في هذا البلد بشكل كبير، وكذا بروز الدور السوري هناك أيضًا، الأمر الذي اضطر واشنطن للتفاوض مع نظامي طهران ودمشق حول العراق، على نحو كسر جدار العزلة، التي طالما فرضته إدارة بوش على كل منهما، وذلك بعد أن أدركت أنها لا تستطيع وحدها إطفاء النار التي أشعلتها بيديها. وهو ما يفرض على واشنطن تقديم تنازلات لدمشق وطهران، نظير مساعداتهما في المسألة العراقية. (٣٣)

وترتبط بداية هزيمة الأمريكيين في العراق بقرار حلّ الجيش العراقي، ثم اجتثاث حزب البعث التي تمت بعشوائية نتج عنها غضب قطاع كبير من الطبقة الوسطي في العراق، وكذا فشل تجربة مجلس الحكم الذي أوجدته الولايات المتحدة، ولم تحترمه، كذلك لم يحترمه الشعب العراقي، حتى وصل الأمر بالقوات الأمريكية في العراق إلى اقتراف تجاوزات قانونية وجرائم إنسانية لا تُغتَفر في حق الشعب العراقي ما بين أعمال الاغتصاب والقتل العشوائي والاعتقال الجماعي وصولاً إلى ما جرى من أنشطة تعذيب في سجن أبو غريب، هذا فضلاً عن إساءة التعامل مع جثث القتلى، كما في قضية قائد إحدى السرايا، فرانك ووترش، الذي جرت مقاضاته في كاليفورنيا بتهمة قتل ٢٤ مدنيًا عراقيًا من العُزَّل وحرق جثثهم والتبول عليها، بحسب شهادة زملائه أمام المحكمة الأمريكية.

ومن بعد ذلك، جاءت سرقات الآثار العراقية. وجميعها فضائح يتحمل مسئوليتها الرئيس جورج بوش شخصيًا؛ بسبب سماحه بتجاوزات غير مقبولة في جوانتانامو، وإعطائه الكثير من الإشارات الإيجابية التي أدت لما حدث في معتقلات العراق، وكانت الإشارة الأهم هي توقيع الرئيس على وثيقة سرية في فبراير ٢٠٠٢م تقول: «إن بنود اتفاقيات جنيف المتعلقة بأسرى الحرب لا تنطبق على حروب الإرهاب، سواء في أفغانستان أو العراق، أو أي مكان آخر في العالم».

(٣٣) باتريك سيل، عن الوضع الأمريكي في العراق، موقع المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، ٢١/٥/٢٠٠٧م.

ولعل آخر فضائح الإدارة الأمريكية في العراق، ما يمكن أن يطلق عليه «سرقة القرن»؛ إذ ورد في مسودة تقرير لمكتب المحاسبة التابع للحكومة الأمريكية، نشرت صحيفة نيويورك تايمز في منتصف مايو ٢٠٠٦م أجزاء منه، تساؤل عن ضياع ما بين ١٠٠ و٣٠٠ ألف برميل يوميًا من إنتاج النفط العراقي منذ الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، إما بسبب الفساد أو بسبب عمليات التهريب، الأمر الذي يعني ضياع بلايين الدولارات من عوائد النفط العراقي. ومنذ فترة، أشار تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية إلى أن الفساد ينخر قطاع النفط في العراق، ونسب التقرير إلى مسئول نفطي عراقي قوله: إن منتجات نفطية تم تهريبها بطرق غير مشروعة، كما تمت سرقة نفط خام بشكل مباشر من أنابيب النفط، الأمر الذي يعد مخالفًا للفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣م. وقد أدركت لجنة بيكر - هاملتون هذا الخطر، فأشارت في التوصية رقم ٢٣ لتقريرها أنه يجب أن يؤكد الرئيس الأمريكي مجددًا على أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.[٣٤]

فضلًا عن ذلك، كبَّدت الحرب في العراق الأمريكيين خسائر هائلة على كافة الأصعدة. فماليًا، فاقت التكلفة الاقتصادية للحرب ٥٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٧م، بما يزيد عن إجمالي كلفة الحرب الكورية، وبما يوازي تقريبًا كلفة ١٢ عام من حرب فيتنام. كما تكبِّد حربُ العراق الاقتصادَ الأمريكي خسارة ما يقرب من ١٪ من قيمة نمو الإنتاج المحلي، بحسب تحليل مركز «مشروع الأولويات الوطنية» الأمريكي، بناء على تحليل ما يوافق عليه الكونجرس من اعتمادات مالية للحرب في العراق.

وتشمل الأموال المخصصة فقط تكلفة العمليات العسكرية المتعلقة بالحرب، أما الأموال التي يتم إنفاقها بصورة تقليدية، فلا يتم إدخالها في هذه الحسابات. ومن أمثلة هذا البنود: مرتبات الجنود، وتكلفة الرعاية الصحية المستقبلية لهم، هذا بالإضافة

(٣٤) للمزيد، انظر: شهادة الجنرال وليام أودوم، أحد مخططي حرب فيتنام، عن الحرب الأمريكية في العراق، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في أبريل ٢٠٠٧م، والتي نشرها موقع العرب أون لاين، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١م.

إلى عدم حساب الفائدة على الدين الأمريكي العام الذي يرتفع باطراد نتيجة استمرار الحرب. وطبقًا لمجلة ذي ناشيونال ريفيو، يقدر المحللون الاقتصاديون التكلفة الإجمالية لمشروعات إعمار العراق، وعددها ٦٥٨ مشروعًا بـ٣٠ مليار دولار. (٣٥)

وفي دراسة أخرى أعدتها بيلمز بالمشاركة مع جوزيف ستيجلتز أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا، والحائز على جائزة نوبل، قدرت التكلفة الإجمالية للحرب في العراق بعد إضافة النفقات المستقبلية بتريليوني دولار.

أما عن الخسائر البشرية، فقد قدرت مصادر رسمية أمريكية عدد قتلى القوات الأمريكية - تم حشد ١٦٠ ألف جندي وضابط أمريكي، و٢٠٠ ألف مرتزق وعميل ومخبر - في الذكرى الرابعة للحرب بـ٣٢٢٣ شخصًا. هذا في حين تشير بعض الإحصاءات غير الرسمية الأمريكية أيضًا إلى أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين في العراق تجاوز الـ٢٠ ألف قتيل، وأن عدد الإصابات حتى شهر يناير ٢٠٠٧م بلغ قرابة ١٠٠ ألف إصابة، منها ٢٠ ألف إصابة خطرة تشمل إعاقات دائمة، إضافةً إلى هروب ما يقرب من عشرة آلاف جندي أمريكي من الخدمة العسكرية (حسب الأرقام الرسمية الصادرة عن جمعية المحاربين الأمريكيين).

وعن الخسائر في صفوف العراقيين، فطبقًا لدراسة جامعة جونز هوبكنز تم الكشف عنها في أكتوبر ٢٠٠٦م، بلغ عدد القتلى في صفوف العراقيين منذ بدء الحرب ٦٥٥ ألف شخص، وهو تقريبًا نفس العدد الذي تورده بعض المنظمات غير الحكومية المناهضة للحرب. أما وزارة الصحة العراقية، والتي قدرت متوسط القتلى العراقيين بـ١٠٠ شخص يوميًا، فقد وصلت بحجم الخسائر البشرية إلى ١٥٠ ألف شخص منذ مارس ٢٠٠٣م. هذا في حين تشير بعض المصادر إلى أن عدد القتلى العراقيين منذ الغزو الأمريكي-البريطاني على العراق، قد جاوز المليون قتيل.

ولم تتوقف الخسائر البشرية العراقية عند حد العدد الضخم للقتلى والجرحى، وإنما تشمل أنماطًا ومظاهر أخرى مثل: التهجير القسري القائم على خلفيات إثنية وطائفية.

(٣٥) المصدر السابق.

وإلجــاء العراقيين إلى دول الجــوار، والصعوبات الأمنية والحياتية التي تواجه المواطنين. فقــد بلغ عدد العراقيين الذين غادروا العراق كلاجئين إلى دول الجوار مليوني شــخص طبقًا لتقدير الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٦م، وهو ما يمثل نسبة ١٦٪ من إجمالي عدد ســكان العراق. ونوعيًا، غادر العراق منذ مارس ٢٠٠٣م ما يقرب من ٤٠٪ من المهنيين كالأطبــاء، والمهندســين والعلماء. كما انخفضت نســبة طلاب المــدارس والجامعات بصورة غير مسبوقة، ومع زيادة العنف الطائفي، منذ فبراير ٢٠٠٦م عندما تم استهداف ضريح الإمام العسكري بسامراء، فإن ٤٢٥ ألف عراقي قد اضطروا إلى مغادرة أحيائهم خشية الانتقام الطائفي. (٣٦)

وفي ذات الســياق، رســم تقرير أمريكي خاص صورة قاتمة للأوضاع الإنســانية في العــراق، مؤكــدًا أنهــا تدهورت بصــورة بالغة الخطورة منــذ الغزو الأمريكي. وأشــار التقريــر، الذي أعدتــه مجموعة من المنظمات غير الحكومية المناهضة للحرب بعنوان «اغتيال مجتمع»، إلى أن العراق هبط اقتصاديًا واجتماعيًا إلى مســتوى الدول الإفريقية الأكثر فقرًا جنوب الصحراء. (٣٧)

وأضــاف التقرير أن عمليــات العنف والجرائم والتدمير المنهجــي للمجتمع العراقي لم تحدث بهذا الشكل في أي مكان بالعالم منذ الاجتياح النازي لدول أوروبا، وأشار إلى أن التقديرات المحايدة ترجِّح أن عدد المختفين ســنويًا يبلغ نحو ٢٠ ألف شــخص. وفيما يتعلق بالمعتقلين، ذكر التقرير أن ســلطات الأمن تحتجز نحو ٣٨ ألف شــخص، بينما تعتقــل القــوات الأمريكية أكثر من١٩ ألفًا، وهو ما يعادل ســتة أضعاف المعتقلين في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين. (٣٨)

وفي ظل تصاعد عمليات المقاومة المسلحة في العراق ضد القوات الأمريكية بشكل جاوز ١٥٠ عملية في الشــهر، ومع تأكيد الجنرال المتقاعد ريكاردو سانشيز الذي قاد

(٣٦) تقرير إخباري عن الأداء الأمريكي في العراق بجريدة الأهرام، يوم٢٨/٥/٢٠٠٧م.

(٣٧) عن تكاليف الحرب الأمريكية في العراق، انظر: تقرير واشــنطن، ٢٤/٣/٢٠٠٧م. وانظر أيضًا في ذلك موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

(٣٨) المصدر السابق.

قـوات التحالـف في العراق خلال السـنة الأولى مـن الاحتلال، أن الولايـات المتحدة قد هُزِمَت ولن تحقق النصر في العراق. فقد عكفت مراكز البحوث الأمريكية على صياغة اسـتراتيجية الخروج من العراق، ونشـرت هذه المراكز عشـرات الدراسات العسكرية والاسـتخباراتية والتحليـلات السياسـية، التـي اعتمدت علـى آراء القادة العسـكريين الميدانيين، والمسـئولين السياسيين، والاسـتخباراتيين، فأكدت جميع تلك الدراسات على صعوبة، أو استحالة، القضاء على المقاومة العراقية عسكريًّا، وأن قوات الاحتلال تواجه وضعًا صعبًا للغاية لا سبيل للنجاة منه إلا بالانسحاب من العراق. (٣٩)

واليـوم، تبحث واشـنطن عن مخـرج ملائم من العراق يحفظ لها مـاء وجهها، بعد أن مُنِيَت هناك بفشل ذريع، اعترف به الجميع في واشنطن وأفضى إلى توتر سياسي داخلي فـي الولايـات المتحدة، غيـر أن اعتبارات عديـدة أهمها هلع إدارة بـوش من أن يفضي انسـحابها المخزي من العراق إلى جعله ملاذًا آمنًـا لمقاتلي القاعدة ومناهضي الولايات المتحدة من كل مكان، فضلاً عن تنامي نفوذ دمشق وطهران، وهو الأمر الذي حذَّرت منـه التوصيـة رقم ٣٥ من تقرير بيكـر - هاملتـون، هي التي تعطل من إجراءات الخروج الأمريكي.

وبذلـك بدت واشـنطن أمام موقف لا تُحسَـد عليه في العراق وخياريـن أحلاهما مُرّ، فإما الاستمرار في المستنقع العراقي بكل ما يجره لها من ويلات على المديين: القريب والبعيد، وإما الانسـحاب المشـوب بالخزي والقلق من مخاطر اسـتقرار تنظيم القاعدة فـي العـراق، وتنامي النفوذ الإيراني والسـوري فـي أرجائه، على نحو يضـر بالمصالح الأمريكية هناك، وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها. (٤٠)

(٣٩) باسم خفاجي، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، العدد الرابع من سلسلة رؤى معاصرة.
(٤٠) تقرير إخباري عن محاربة أمريكا للإسلام، في شبكة أخبار العراق، ٢/١٠/٢٠٠٥م.

سادسًا: الأمريكيون ومراجعة سياسة الاستخدام المفرط للقوة العسكرية الأمريكية:

على غرار ما شهدته الأوساط السياسية والدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة من جدل حامي الوطيس بشأن أهمية القوة العسكرية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، وسياسة التدخل العسكري الخارجي عقب الهزيمة المؤلمة في فيتنام قبل ما يناهز الثلاثة عقود، اجتاحت تلك الدوائر والأوساط موجة مشابهة من الجدل حول ذات الأمر على خلفية الفشل الأمريكي المدوي في أفغانستان، ومن بعدها العراق. فبعد أن بدا جليًا للأمريكيين فشل قوتهم العسكرية المتفوقة في تحقيق أهداف سياستهم الخارجية وحسم الصرعات المستمرة التي تخوضها بلادهم، بدءوا يفكرون في وسائل أخرى موازية أكثر فعالية، وأقل كلفة تساعدهم على تجنب المزيد من الفشل، وتعينهم على بلوغ أهدافهم، وتنفيذ استراتيجياتهم الخارجية، وتحسين صورة بلادهم حول العالم، فكان النزوع نحو إصلاح الخلل في ميزان القوة الأمريكي المستثمَر خارجيًا؛ بحيث يتم رد الاعتبار للقوة الناعمة المتمثلة في الحلم الأمريكي المبهر، والإنتاج الثقافي الأمريكي والقيم الليبرالية، والشعارات البراقة كالديمقراطية، حقوق الإنسان، حرية الفكر والاعتقاد، وغيرها. فلطالما أمعنت إدارة بوش الابن في تغليب القوة العسكرية على هذا النوع من القوة على أثر اعتقاد المحافظين الجدد بأن القوة العسكرية هي وحدها مفتاح النصر والغلبة، غير مكترثين بتأثير وجدوى القوة الناعمة، التي قال عنها وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد حينما سأل عنها ذات يوم أنه لا يدري معنى القوة الناعمة أصلاً. (٤١)

القوّة الناعمة:

كان من بين الخيارات والبدائل التي طرحها المنظّرون الأمريكيون على إدارة بوش للتخفيف من غلواء البطش العسكري الفاشل وغير الناجح في تحقيق أهداف السياسة

(٤١) محمود المبارك، عن أمريكا والموقف من الإسلام، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٧/٥/١٤م.

الخارجية الأمريكية، والذي أضر بسمعة ومكانة الولايات المتحدة عالميًا، ما طرحه المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي من نظرية «القوة الناعمة أو المرنة». ويعرف ناي القوة المرنة بأنها قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة، بدلاً من الإجبار، وتتمثل في الثقافة، القيم السياسية البراقة، والسياسات الخارجية القائمة على الحوار والتعاون والاعتماد المتبادل. ويعتبر ناي هذه الأشياء الجاذبة هي الوسائل الحقيقية لتحقيق النجاح في السياسة العالمية.

وينصح ناي الإدارة الأمريكية بمضاعفة جهودها فيما يخص الدبلوماسية الشعبية؛ فكما سعت الولايات المتحدة للوصول إلى أكبر قوة صلبة، فهي مطالَبة الآن ببذل كل ما في وسعها للوصول إلى أكبر قوة مرنة في المستقبل. (٤٢) كما أن استراتيجية الرئيس بوش الابن الحالية التي خالفت نصيحة الرئيس الأمريكي السابق «روزفلت» التي تقول: «يجب التحدث بمرونة في وقت الإمساك بالعصا الكبيرة». فقد تحدى بوش -برعونته السياسية- ذلك التقليد السياسي الأمريكي الذي كان سائدًا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما كانت استراتيجية «الاحتواء» تقوم على مزيج متكامل يجمع بين القوتين الصلبة والمرنة فيما يُعرف «بالقوة الذكية»؛ الأمر الذي أدى إلى إنهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة. (٤٣)

غير أن الأمريكيين بعد الحرب الباردة أصبحوا أكثر اهتمامًا بالتوفير في الميزانية، بدلاً من الاستثمار في القوة الناعمة. ففي عام ٢٠٠٢م ذكرت مجموعة استشارية مكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في تقرير لها أن الولايات المتحدة تنفق على الدبلوماسية العامة في الدول الإسلامية ما لا يزيد على ١٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ وصفه التقرير بأنه غير لائق إلى حد فاضح. فلقد بلغ إجمالي إنفاق وزارة الخارجية على برامج الدبلوماسية العامة وكل إذاعات أمريكا الدولية ما يزيد بقليل على بليون

---

(٤٢) جوزيف ناي، عميد كلية كنيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد، ومؤلف كتاب «القوة الناعمة: سبل النجاح في عالم السياسة الدولية». حقوق النشر: بروجيكت سنديكيت، أبريل ٢٠٠٤م. ترجمة: إبراهيم محمد علي.

(٤٣) المصدر السابق.

دولار، وهو تقريبًا نفس المبلغ الذي تنفقه بريطانيا أو فرنسا، وهما دولتان تمثلان خُمس حجم أمريكا، ولا تزيد ميزانيتا الدفاع لديهما عن ٢٥٪ من ميزانية الدفاع الأمريكية. وبطبيعة الحال، ليس لعاقل أن يقترح على أمريكا أن تتفق على إطلاق الأفكار قدر ما تنفقه على إطلاق القنابل، ولكن من العجيب أن تنفق الولايات المتحدة على القوة العسكرية أربعمائة ضعف ما تنفقه على القوة الناعمة. أي أن الولايات المتحدة إذا أنفقت ١٪ فقط من ميزانيتها العسكرية على القوة الناعمة، فهي بهذا تضاعف إنفاقها الحالي على هذا العنصر الأساسي في الحرب ضد الإرهاب إلى أربعة أمثال. ويؤكد ناي أنه إذا أرادت أمريكا أن تنتصر في الحرب ضد «الإرهاب»، وتصحح من صورتها أمام العالم، وتستعيد مكانتها وهيبتها بين الأمم، فيتعين على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوة العاتية والقوة الناعمة فيما يمكن أن نسميه بـ «القوة الذكية». (٤٤)

ويرى منتقدو الاعتماد الأمريكي المفرط على القوة العسكرية أن حرب الأسابيع الأربعة في العراق كانت استعراضًا مبهرًا لقوة أمريكا العسكرية الفائقة التي نجحت في إقصاء صدام حسين. لكنها لم تنجح في جعل أمريكا حصينة ضد «الإرهاب». كما أنها كانت باهظة التكاليف فيما يتعلق بقدرتها على جذب الآخرين بقوتها الناعمة. ففي أعقاب الحرب أظهرت استطلاعات الرأي تَدَنِيًا هائلاً في شعبية الولايات المتحدة حتى في دول مثل بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا، التي أيدت حكوماتها تلك الحرب. كما وصلت شعبية أمريكا إلى الحضيض في الدول الإسلامية، التي تحتاج إلى دعمها من أجل المساعدة في تعقب «الإرهابيين» والأموال الملوثة والأسلحة الخطيرة. وبعد الفشل الأمريكي في حرب العراق ومن قبلها حرب أفغانستان، بدا لحكماء الإدارة الأمريكية أن القوة الناعمة هي الأخطر والأمضى تأثيرًا، لاسيما بعد أن تأكد أن القوة العسكرية تستفز عناصر المقاومة عند الشعوب، مثلما تجلى في العراق وأفغانستان،

(٤٤) خبر في موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٧/٢/٢٧م.

فقـد حضرت الولايات المتحدة بالقوة العسـكرية؛ لذلك اسـتفزت جهـاز المناعة لدى الأفغـان والعراقيين، فكانت هـذه المقاومة الجبارة التي وحّلت وجه أمريكا ، وجعلتها تغوص في مستنقعين لا أمل بالخروج منهما بسلام.

لذلك، عمدت إلى اسـتخدام القوة الناعمة محاولةً ترميم عجز القوة الخشـنة وفشلها. فسـعت في أفغانستان إلى تغريب هذا البلد وأمركته، ونشر العلمانية في ربوعه بذريعة تحديثـه، وتخليصه من براثن الإرهاب والتطـرف والقوى الظلامية التي ألقت به في نفق مظلـم من التخلف والفقر والتسـلط وقمـع المرأة . وفي العراق، عمـد الأمريكيون إلى استخدام القوة الناعمة أيضًا ، ممثلة في إنشاء منظمات مجتمع مدني، وتمكين النساء على الطريقة الغربية ، وإقامة دورات تأهيلية لهن في البحر الميت. هذا إلى جانب تطبيق برنامج «وايرد إنترناشـيونال» الذي ابتكره في العام ١٩٩٧م البروفيسـور غاري سـيلنو أسـتاذ علم الاتصـالات بجامعة الولاية في مدينة سـان فرانسيسـكو، وهـذا البرنامج يختـص بتنمية مهارات الأطباء العراقيين عبر إنشـاء قاعدة بيانات وشـبكات معلومات ومكتبات وربط مراكـز كثيرة في العالم عبر شبكة الإنترنت، وقد أنشأ البروفيسور سـيلنو مراكـز للمعلومات الطبية فـي ٩٧ دولة نامية موزعة على أربـع قارات، منها ٣٩ مركزًا في العراق وحده. ويهدف هذا البرنامج، حسـبما أكد سـيلنو في كلمته خلال حفـل غداء أقيـم تحت رعاية رابطة أعضاء السـلك الدبلوماسـي والقنصلي المتقاعدين يـوم ٢٨ فبراير٢٠٠٧م، إلى تسـخير ما وصفه بـ«القوة الناعمـة» لتكنولوجيا المعلومات الأمريكية بغية المساعدة في تغيير العالم نحو الأفضل بدلاً من القوة العسـكرية.

وهذا البرنامج يعد اسـتكمالاً لمسـيرة أمريكية وغربية للسيطرة على العالم الثالث مـن خلال القوة الناعمة، فمنذ البدء كانت العربـة الإمبريالية تُرُويْكَا يجرها الطبيب والمبشـر والعسـكري، ونتج عن هذه الثلاثيـة ثلاثية إمبريالية أخرى هي المدرسـة أو الكنيسـة وهما شـيء واحد، والمشفى والقاعدة العسـكرية. وكان التناغم بين عمل هـذا الثلاثي قائمًا طوال تجربة غزو العالم واسـتعماره، فمرة يبدأ الأمر بتقديم الطبيب

والمشفى، وفي مكان آخر يتم تقديم المبشر ومدرسته أو كنيسته، وفي حالات أخرى يأتي العسكري أولاً فتحل القاعدة العسكرية، وفي أحيان كثيرة كان الطبيب نفسه هو المبشر الديني، فاندمجت المدرسة أو الكنيسة مع المشفى. وفي مرات أخرى كان الطبيب ضابطًا عسكريًّا، وهو ما وضح جليًا في المشاهد الدعائية التي بثتها القنوات الأمريكية عند دخول قواتها الغازية الأراضي العراقية، فشاهدنا أفلامًا عن الطبيب العسكري الذي يرتجل مستوصفًا ميدانيًا ليعالج أطفال القرية العراقيين .. وفي كل الحالات تبقى الترويكا قائمة. العسكري يسمى القوة الخشنة، والمبشر والطبيب يسميان القوة الناعمة. (٤٥)

كذلك، يرى مروجو نظرية القوة الناعمة أن تلك القوة ستكون الأكثر فاعلية في محاربة ما يسمى غربيًا بـ«الإرهاب الإسلامي»؛ حيث يعتبر الغرب أن الحرب ضد «الإرهاب» ليست صدامًا بين الحضارات -الإسلام في مواجهة الغرب- بل يعتبرونها حربًا أهلية داخل الحضارة الإسلامية بين المتطرفين الذين يستخدمون العنف لفرض رؤيتهم، وبين الأغلبية من المعتدلين الذين يبتغون توفير فرص العمل، التعليم، الرعاية الصحية، والحداثة، في الوقت الذي يمارسون فيه طقوس عقيدتهم. ولن يكتب النصر لأمريكا ما لم يهزم المتشددون على أيدي المعتدلين، الذين يجب أن تدعمهم واشنطن بالمال والسلاح، ومن خلال القوة الناعمة. فإذا كانت قوة أمريكا الناعمة لن تنجح في اجتذاب أسامة بن لادن والمتطرفين، فإن القوة العاتية هي الجديرة بالتعامل معهم، لكن القوة الناعمة ستلعب الدور الحاسم في اجتذاب المعتدلين، وحرمان المتطرفين من الحصول على أنصار جدد.

وفي هذا السياق أيضًا، وفي تقريرها الصادر يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٧م، أوردت مؤسسة راند الأمريكية تقريرًا بعنوان «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، تناشد فيه صانع القرار الأمريكي استخدام نفس آليات ووسائل الحرب الباردة غير العسكرية في مواجهة

(٤٥) جوزيف ناي، «البروباجندا ليست الطريق وإنما القوة المرنة»، جريدة «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» الأمريكية، يناير ٢٠٠٣م.

الإسلام والمسلمين؛ عساها تفلح في الانتصار عليهم مثلما أفلحت من قبل في إسقاط الشيوعية ودحر الاتحاد السوفييتي السابق[٤٦]. فالتقرير يدعو صانع القرار الأمريكي إلى التخلي عن المواجهة المباشرة مع العالم الإسلامي من خلال القوة الصلبة، ونقل الصراع إلى داخل المسلمين بينهم وبين بعضهم البعض؛ حتى لا يظهر أنه صراع بين الإسلام والغرب، وذلك من خلال تجنيد وكلاء مسلمين «معتدلين» من داخل العالم المسلم يحاربون المسلمين المتشددين أو «الوهابيين» فكريًّا وسياسيًّا نيابة عن الغرب، وهذا ما أكد عليه مؤلفو التقرير في مؤتمر صحفي عقب صدوره.[٤٧]

القوة الاقتصادية:

في خضم الحديث عن أهمية القوة الناعمة، تظهر أهمية العنصر الاقتصادي كمكون رئيس في قوة الدولة. وفي هذا السياق، يتحدث المفكر الأمريكي بول كينيدي في كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠»، عن أهمية القوة الاقتصادية إلى جانب القوة العسكرية. ويرصد كينيدي أسباب صعود وسقوط إمبراطوريات متتالية والتي أسماها بالقوى الكبرى، ابتداء من الإمبراطورية الصينية في عهد أسرة منيغ، مرورًا بالإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابيسبرج، ثم الإمبراطورية البريطانية وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي أشار كينيدي إلى أنها تمر بمرحلة من «الترهل الإمبراطوري»؛ بسبب كون إجمالي المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات الاستراتيجية أكبر كثيرًا من قدرة الدولة الاقتصادية على الدفاع عنها جميعًا في وقت واحد. ويشير كينيدي إلى أن أحد العوامل التي تؤدي إلى أُفُول نجم القوى الكبرى هو عدم قدرة هذه القوى على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيًّا والوسائل الاقتصادية المتوفرة لديها للوفاء بتلك الالتزامات، وعدم قدرتها على الحفاظ على القواعد التقنية والاقتصادية، التي تقوم

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) انظر تقرير «راند» الثالث للعام ٢٠٠٧م عن بناء شبكات معتدلة إسلامية.

عليها قوتها، من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دومًا. (٤٨)

غير أن مثل هذه الأطروحات، التي تهدف إلى إصلاح عوار السياسة الأمريكية، وفشل اعتمادها على القوة العسكرية، لا يمكن بحال أن تجزم بأن عصر القوة العسكرية قد ولّى، وأن العالم بات يعيش حقبة القوة الناعمة وحدها، وإنما يقتضي منا التحليل الموضوعي لدراسة التحول في علاقات القوة، أن نشير إلى أن إخفاق القوة العسكرية الأمريكية كآلية وحيدة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في مواضع شتى، كان من شأنه أن يفسح المجال لبروز دور القوة الناعمة كمُكَمِّل لاستخدام القوة العسكرية، ومعالِج لمثالب الإفراط في استخدامها، ومصحِّح لمسارها. كما يتقدم استخدام القوة الناعمة في بعض الأحيان على القوة العسكرية حينما يكون استخدام تلك الأخيرة غير مجدٍ أو محفزًا لتصاعد ممانعة الخصم على نحو يفضي إلى فشل استخدام تلك القوة.

غير أن مثل هذا الجنوح الأمريكي باتجاه تلُّمس سبل القوة الناعمة، وترشيد استخدام القوة العسكرية من شأنه أن يطرح تساؤلات مهمة بشأن حرص إدارة بوش الابن على زيادة حجم الإنفاق العسكري السنوي بمقدار ١٨٧ بليون دولار، والمضي قدمًا في تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية في أوروبا، رغم المعارضة الروسية والقلق الأوروبي، كمحاولة من المحافظين الجدد لاستعراض تفوق بلادهم العسكري وإحكام قبضتها على عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، استنادًا إلى الشعار الذي رفعه الرئيس جورج بوش الأب في عام ١٩٩٢م، «السيطرة على الأرض تبدأ من الفضاء». هو إذن إجراء تصعيدي في ظاهره، وقائي في باطنه؛ حيث يطوي بين ثناياه غايات استراتيجية تتجاوز في حقيقتها أية تهديدات محتملة من قبل الدول المارقة أو المنبوذة أمريكيًا، لتلامس مخططًا محكمًا ودقيقًا من قِبل المحافظين الجدد للتخفيف من وطأة التداعيات الوخيمة للإخفاق العسكري في أفغانستان والعراق على الاستراتيجية الأمريكية،

(٤٨) انظر في ذلك، بول كينيدي، صعود وسقوط القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠م، بيروت: دار الساقي، ١٩٨٧م، وتُرجم للعربية في بيروت عام ١٩٩٤م.

والـذي يكاد يزج بالأمريكييـن إلى براثن «عقدة أفغانيـة أو عراقية» على غرار «عقدة فيتنام»؛ حيث تتخوف إدارة بوش ومحافظوها الجدد من أن يسـفر تكوُّن عقدة من هذا النـوع مجددًا إلى دفـع الأمريكيين نحو الانكماش والانعـزال، وحملهم على التردد أو العزوف عن اسـتخدام القوة العسـكرية عالميًا، والإعراض عن التدخل العسكري في الخارج، وهو الأمر الذي من شـأنه أن يؤكد فشل استراتيجية المحافظين الجدد، ومن ثم يقلص من نفوذهم داخل الإدارة، كما سـوف يلجم السياسـة الخارجية الأمريكية، ويقيد تحركاتها على نحو قد يحرمها من مباشرة حقها المشروع في استخدام القوة إذا مـا اقتضى الأمر. وهي الأعراض التي يشـخِّصها المحافظون الجدد، على أنها مقدمات ومؤشرات لمرض عضال يفتك بمكانة الولايات المتحدة وينال من هيبتها حول العالم.

تراجع القوى الناعمة الأمريكية:

في الوقت الذي تسـعى واشـنطن إلى تكريـس هيمنتها على العالم مـن خلال التفوق العسـكري الكاسـح المتمثـل في الـدرع الصاروخي، تشـهد القوة الشـاملة للولايات المتحـدة تراجعًا فـي ركائزها الأخرى؛ إذ تبدو عاجزة، كما يؤكد جوزيف ناي، عن اللحاق بالتحول التجاري في السياسة الدولية، من العولمة، إلى دمقرطة التكنولوجيا، إلى خصخصة الحرب.

وليـس سـرًّا أن الولايـات المتحدة علـى الرغم من كونهـا أقـوى الإمبراطوريات في التاريـخ، تفتقد السـيطرة على ما يحدث في داخل البلـدان. وكذلك فهي تفتقد القدرة الدوليـة والمحليـة لحل النزاعـات الداخلية في البلدان المختلفة؛ الأمـر الذي يحيلنا إلى ذلـك التناقـض الغريب في القـوة الأمريكية؛ فهي أكبر قوة عالميـة منذ الإمبراطورية الرومانية، ومع ذلك تقف عاجزة مكتوفة الأيدي أمام تحولات السياسة الدولية. (٤٩)

(٤٩) انظـر مقال نُشـر بصحيفة «الجابـان تايمـز» The Japan Times في ٢٠٠٤/٤/٨م تحت عنوان «حتى الآن لا مكاسب بعيدة المدى ضد الإرهاب» أو «No Long-Term Gains Against Terror Yet»، ثم أُعيد نشره على موقع مركز «بروكينجز».

واقتصاديًـا، يرى بـول كينيدي أنه على الرغـم من كون الاقتصـاد العالمي الحالي متوائـم بشـكل كبير مع أنمـاط الإنتاج العالميـة الجديدة، والتي تتسـم بكونها «ما بعد صناعية» بالأسـاس، إلا أن هناك العديد من التسـاؤلات التي تثور حول ما إذا كان اقتصاد الولايات المتحدة يسـتطيع أن يحقق معـدلات نمو مرتفعة، وهو الذي كان يمر بأزمة اقتصادية أدت إلى تراجع هذه المعدلات؛ بسبب انهيار العديد من شركاته العملاقة في الآونة الأخيرة، في ظل الميزانية العسكرية الضخمة التي قامت الإدارة الأمريكية برصدها للإنفاق العسـكري، وصدَّق عليها الكونجرس بعد أحداث الحادي عشـر من سـبتمبر٢٠٠١م. وهنا يبرز المأزق الأمريكي فيما يخص إمكانية الحفاظ على التوازن الدقيـق بين «متطلبات الدولـة الدفاعية»، وبين القاعدة الاقتصادية التي يمكن أن تُعين الدولة على الوفاء بتلك الالتزامات. (٥٠)

ويشير إيفان إيلاد، مدير مركز الدراسات الدفاعية في مؤسسة كاتو الأمريكية، إلـى هـذه الحقيقة في تحليلـه المعنون «الإمبرياليـة الجديدة، وعيوبهـا المميتة»؛ حيث يتحدث عن كون الإنفاق العسكري الأمريكي يمثل ٤٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، ما يمثل أكثر من ضعفي مجموع الإنفاق العسـكري لكل منافسـي الولايات المتحـدة. وفـي مقابل ذلك، فإن الدخل القومي الأمريكـي يمثل ٢٩٪ فقط من إجمالي الدخل القومي العالمي، ويعد هذا الفارق مؤشرًا على عدم التوازن بين الدخل الاقتصادي والإنفاق العسـكري الأمريكي. كما يشـير إيلاد إلى أن هذا المؤشـر يدل أيضًا على تنامي مشـكلة «الراكبـون المجانيون» أو الـ Free Riders ، والتي تشـير إلى كون حلفاء الولايات المتحدة يعتمدون بشكل كبير على القدرة الدفاعية الأمريكية، وبذا فإنهـم لا يحتاجـون إلى توجيه أجزاء كبيرة من دخولهم إلى هـذا البند، والمحصلة أنه علـى الرغـم من كون الدخـل القومي الأمريكي يربـو على دخل الدول الثـلاث التالية عليه في ترتيب الدخل القومي مجتمعة، إلا أن الإنفاق العسـكري الأمريكي يربو على الخمس عشرة دولة التالية عليه في الترتيب، وأغلبهم من حلفاء واشنطن، وهو ما يفاقم

(٥٠) المصدر السابق.

الأعباء الاقتصادية والعسكرية على الولايات المتحدة، ومن ثم يزيد الخلل بين الجانبين وينذر بتآكل مكانتها عالميًا. (٥١)

وحتى الركيزة العلمية والتكنولوجية للهيمنة الأمريكية هي الأخرى قد بدأت في الأفول، فقد ظهرت أخيرًا مجموعة من التقارير والدراسات، إضافة إلى تصريحات لمسئولين أمريكيين كوزير التعليم الأمريكي رود بييج، تتحدث عن مؤشرات تدل على أن أمريكا باتت تعاني تراجعًا تكنولوجيًا وعلميًا من شأنه أن ينال من مكانتها العالمية. وكان تقرير «أمة في خطر» قد تحدث عن اختبارات عالمية في مادتي العلوم والرياضيات بين طلاب أوروبيين وأمريكيين حل فيها أبناء العم سام في المراتب الأخيرة.

وفي سياق مماثل، نشرت لجنة العلماء والمربين ومديري الشركات تقريرًا حمل عنوان «تجاوز العاصفة»؛ أشار إلى أن الصين والهند وسنغافورة باتت تحتل المقام الأول عالميًا في الرياضيات، ويمكن أن تتجاوز زعامة أمريكا العلمية، وتهدد هيمنتها على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والمنظومة الرقمية.

وفي السياق نفسه، نشرت أكاديمية العلوم القومية الأمريكية أخيرًا، تقريرًا جاء فيه أن الدعائم العلمية والتقنية لتفوق أمريكا الاقتصادي تتآكل في وقت تستجمع فيه دول كثيرة قواها. وأن الاعتقاد بأن أمريكا هي الزعيمة الأولى في المجالات العلمية والتكنولوجية يتبدد تدريجيًا، وينحسر بفعل انتقال هذا التفوق إلى دول صاعدة (الصين والهند وتايوان...) ما يجعل من الصعب على أمريكا استعادة دورها القيادي عالميًا. وفي الإطار ذاته، أطلق الرئيس جورج بوش في خطابه عن «حال الاتحاد» أخيرًا، مبادرة التنافس الأمريكية لمواجهة ما سمّاه التفوق الصيني والهندي المحتمل.. وللإبقاء على أمريكا أمة رائدة علميًا وتكنولوجيًا. وفي مقالة للصحافي الأمريكي توماس فريدريك نشرت في جريدة «نيويورك تايمز» أخيرًا تحت عنوان «الفجوة الرقمية» أكد على تراجع مكانة أمريكا العالمية من المرتبة الرابعة إلى الدرجة ١٥ حتى العام ٢٠٠١م في مجال استخدام شبكة الإنترنت. (٥٢)

(٥١) بول كينيدي، مرجع سبق ذكره.

(٥٢) علي حويلي، أمريكا قلقة من تراجع هيمنتها العلمية والتكنولوجية، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٧/٦/٩م.

الخاتمة

يمكن أن نخرج من تلك الورقة البحثية المختصرة بطرح مؤداه، أنه إذا كانت تجارب التاريخ تشي بأن القوة العسكرية تعد محورًا لقوة الدولة الشاملة، وأداة مهمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فإن مواقف وأحداث عديدة تفيد أنه ليس بمقدور تلك القوة أن تحقق بمفردها ضمان تفوق الدول وبلوغ غاياتها دائمًا. فلقد ظلت القوة العالمية تتحقق بالقوة العسكرية، حيث الجيوش النظامية المدربة، الأسلحة المتفوقة، وشجاعة الجنود والمقاتلين ومهارتهم، ولكن المعيار العسكري لم يعد وحده حاسمًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل إنه أحيانًا ما يصبح عبئًا اقتصاديًا وسببًا للنزف المؤدي للضعف والتراجع، وربما الانهيار ما لم تواكبه ركائز أخرى للقوة، كالاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية، العقيدة العسكرية الراسخة وغيرها.

ولقد أبرزت التجربة الأمريكية بجلاء سلامة هذا الطرح؛ إذ اعترف الأمريكيون بعجز قوتهم العسكرية المتفوقة عالميًا عن تحقيق الأهداف التوسعية للسياسة الخارجية، وتأمين هيمنة واشنطن على القرار العالمي بشكل تام ومحكم وشامل ومستمر، بل إنها حتى فشلت في حماية أمن أمريكا القومي ومصالحها الاستراتيجية، كما أخفقت في صيانة الكبرياء الأمريكي، وذلك بعد أن داسته التنظيمات المسلحة التي أعلنت تحديها للغطرسة والهيمنة الأمريكيتين، على نحو ما بدا جليًا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، كما نالت منها جميعًا قوى المقاومة الوطنية في كل من أفغانستان والعراق. ولعل شروع الأمريكيين مؤخرًا في البحث عن آليات معزِّزة للقوة العسكرية، أو وسائل بديلة أو موازية لها من أجل الحفاظ على ما تبقى من هيبة أمريكية أمام العالم، لَهُو خير دليل على فشل الذراع العسكرية الأمريكية الطويلة والباطشة في تأمين الهيمنة الأمريكية على العالم لمدى أطول.

وهنا، تتجلى أهمية الركائز الموضوعية والأخلاقية للقوة، وكذا خيرية المقاصد ونبل الغايات عند استخدام تلك القوة وتوظيفها. ذلك أن استناد القوة إلى آلات البطش

ووسائل التخريب والدمار دون عقيدة أو أساس إيماني وأخلاقي من شأنه أن يجعل من تلك القوة بنيانًا شاهقًا بغير قاعدة أو أساس سرعان ما يزول ولا يصمد. كما أن تسخير القوة العسكرية لأغراض التوسع والعدوان ونشر الفساد في الأرض والهيمنة، والتربح على حساب سيادة الدول واستقرارها، وأمنها وكرامة شعوبها، إنما يساعد على فشل القوة العسكرية، وينال من فاعليتها، حتى وإن كتب لها انتزاع النجاح الظاهري أو المؤقت، فإن ما يستتبعه هذا النجاح من إنجازات كتأسيس الإمبراطوريات أو المستعمرات، لا يُكتب له الاستمرار أو البقاء ولعل في تجربة ألمانيا النازية الهتلرية، ثم الاتحاد السوفييتي السابق، الذي أسسه جوزيف ستالين بالحديد والنار، وكذا الولايات المتحدة، التي لم تفلح قوتها العسكرية المتفوقة في إطالة هيمنتها على العالم لقرابة عقد ونصف. فقد ارتبط استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية منذ حروب ما قبل الاستقلال الأمريكي بنزعات عدوانية حيال الآخر ورغبات مستمرة وملحة في التوسع والهيمنة، الأمر الذي زاد من جموح وبطش تلك القوة، وفاقم من جاهزيتها لاستعداء الآخرين وتشجيعهم على التمرد عليها. ومن ثم أصبح التفوق المبهر في تلك القوة العسكرية الأمريكية وبالاً على الأمريكيين، ومصدرًا لعدم استقرارهم واضطراب أمنهم وسياساتهم في الداخل والخارج.

على النقيض تمامًا من ذلك، كان الحال في التجربة الإسلامية، التي تأسست فيها القوة على قواعد راسخة من القيم الإيمانية السامية، كما ارتبط فيها استخدام القوة بمنهج حضاري منقطع النظير؛ إذ اقتصر اللجوء للقوة العسكرية فقط على أغراض دفع العدوان، ورفع المظالم والدفاع عن الدين، النفس، المال، العرض والدولة، ولم تكن تلك القوة وسيلة للتخريب، أو طلب الهيمنة على حساب حقوق الآخرين في العيش الآمن الكريم. وقد استند نبي الإسلام -صلى الله عليه وسلم- والصحابة والسلف الصالح على قوة روحية في نشر الدين، والتمكين له في الأرض، وهي تلك القوة الكامنة في مبادئ الإسلام وتعاليمه التي اجتذبت العرب والعجم، وجعلتهم ينضوون تحت راية

الإسلام، طالبين الشهادة، غير عابئين بالموت في سبيل الله، فكتبت لهم الحياة، وبثّ الله الرعب في نفوس أعدائهم، الذين لم يدخروا وسعًا في تجييش الجيوش، وإعداد العدد والسلاح، فكانت الغلبة والبقاء للإسلام والمسلمين. وظلت القوة في الإسلام مرتبطة أيضًا بفكرة تعمير الأرض وحماية الخير، واحترام إنسانية البشر أينما حلوا وأيًا كانت عقيدتهم أو جنسياتهم.

غير أن إبرازنا لأهمية ركائز وصور القوة غير العسكرية في الحقبة المقبلة من تاريخ العالم، لا يعني أن دور القوة العسكرية قد تراجع كلية، وأنها لم تعد أداة الحسم الفاعلة في الصراعات والمعارك، بل على النقيض من ذلك، حرصت الورقة على إبراز مكانة تلك القوة قديمًا وحديثًا ومستقبلاً، بوصفها الأداة الأكثر تأثيرًا في حسم الصراعات وتحقيق الغايات، وإلا فكيف نفهم إصرار إدارة الرئيس بوش الابن على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي المثير للجدل، بالرغم من المعارضة الشديدة له في داخل أمريكا وخارجها، وتمسكها بزيادة الإنفاق العسكري؟ وكيف نفسر جنوح موسكو باتجاه إقامة مشروع تسليحي متطور مضادّ له؟ أو كيف نفسر أيضًا تهافت الصين وسائر الدول الكبرى على اللحاق بالقوة العسكرية الأمريكية المتفوقة، وكذا تفكير اليابان جديًا في امتلاك ترسانة من أسلحة الدمار الشامل، رغم وقوعها تحت الحماية والمظلة النووية الأمريكيتين؟ وبم نفسر أيضًا صراع إيران وكوريا الشمالية مع واشنطن والمجتمع الدولي من أجل امتلاك أسلحة نووية، وكذا إصرار «إسرائيل» على الاحتفاظ ببون شاسع من التفوق العسكري الكمي والنوعي على محيطها العربي؟ فما كل هذه إلا مؤشرات وعلامات لأهمية القوة العسكرية كأداة مهمة وفاعلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، وتحقيق أهدافها، وحسم الصراعات، وتحقيق مكانة مرموقة للدولة التي تمتلك مستوًى متقدمًا من القوة العسكرية.

بيد أن ما تود الورقة الإشارة إليه هو أن ارتكان أيّ دولة على أن امتلاكها مستوًى متقدمًا ومتفوقًا من القوة العسكرية فقط سيكون وحده كفيلاً بتحقيق المعجزات، أو سيكون بمثابة عصا سحرية تذلل كل العقبات، وتحسم الصراعات وتحقق الريادة

والهيمنـــة، إنمــا يُعَــدّ من قبيــل المبالغة؛ لأن القوة العســكرية بمفردهــا عنصر فاعل، لكنه في حد ذاته يظل منقوص الفاعلية، ذلك أنها تحتاج لأدوات أخرى مكملة تكفل للإنجاز العســكري الاكتمال والاســتمرار، وتحقيق انتصار كامل - بدلاً من الإنجاز العســكري المحدود- يحقق الأهداف المرجوة من وراء اســتخدام القوة العســكرية، ومن هذه الأدوات الاقتصاد، الثقافة، التكنولوجيا، الدبلوماســية، العقيدة العسكرية المبنية على قيم أخلاقية وأهداف نبيلة.

ويمكـــن القــول: إن عالم الغد لن تكــون الريادة أو الهيمنة فيــه لصاحب أو محتكر القوة العســكرية الفائقة فقط، لكنه في نفس الوقت لن يبخس تلك الصورة من القوة قدرهــا، خصوصًــا وأن دول العالــم تتهافت وتتبــارى لامتلاك أفضل مســتوياتها، وإنما الريادة الحقيقية والزعامة الراســخة ســتكون لمن يمتلك القوة الروحية المســتمدة من صــدق الإيمان والاعتقاد، وســلامة القصــد في المعاملات، وعــدم الافتئات على حقوق الآخريــن، إلــى جانب القوة المادية بمفهومها الشــامل وركائزها المتعددة، وســتكون الريادة أيضًا لمن تتوفر له قبل ذلك كله الأســس الأخلاقية لاســتخدام القوة وتوظيفها، ويقاوم إغراء امتلاكها والتفرد بتفوقها، ومن يجعل من القيم والمبادئ الدينية الســامية مرجعيــة ومنهاجًا لهذا الاســتخدام وذلك التوظيــف، وألا يحتكم فقط إلى المصلحة أو المنفعة والأهداف التوسعية على حساب الغير.

وبكلمــات موجــزة، فإن القوة الفاعلة مســتقبلاً ســتكون القوة المتمثلــة في القدرة علــى التحكــم، وفــن إدارة، وكبح جماح القــوة المادية بكل أبعادها، العســكرية، الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية. وحتى إن لم يتســن لدولة واحدة حيازة كافة صور أو ركائز القوة الشــاملة مجتمعة، فإن امتلاكها لأيٍّ منها إلى جانب الإدارة الحكيمة والجيــدة لهذه الصــورة أو الركيزة ربما يكــون أفضل وأكثر فاعليــة من امتلاك قوة شــاملة بغير حكمة في اســتخدام تلك القوة. لم تمنع الأســلحة الأمريكية فائقة التطور من هزيمة أمريكا عسكريًا وسياسيًا وأمنيًا على أيدي تنظيمات صغيرة متواضعة العدة والعتاد، ليس فقط في الخارج وإنما في داخل أراضيها.

التوصيات:

إذا كنا نتوخى من وراء تلك الدراسة تقديم العون والمساعدة لصانع القرار في الدول الإسلامية، وإعانته على تفهم التحول في علاقات القوة حول العالم، فإننا من وحي ما سبق، يمكن أن نسوق عددًا من التوصيات على النحو التالي:

- إن من شأن مثل هذا التحول في علاقات القوة أن يستحثّ الدول العربية والإسلامية، من أجل التمسك أولاً وقبل كل شيء بثقافة المقاومة والصمود، مهما اشتد الخطب وعظم البلاء، وظن البعض أن لا سبيل لكسر شوكة الظلم والطغيان؛ بسبب عظم قوته وجبروته. فَلَكَم هي ضعيفة شوكة المعتدي، وكم هو قصير عمر قوته وهيمنته المفتقدة للأسس الروحية والقيمية الصلبة. ولعل السبيل الأمثل لاستحضار روح المقاومة والصمود والثبات في درء العدوان على الإسلام والمسلمين، يكمن في ركيزتين: أولاهما، تمسك المسلمين بميراثهم الحضاري والثقافي، والعمل على تطويره، بالتوازي مع الأخذ بأسباب القوة العسكرية أو المادية. فكم تحتاج أمتنا إلى التمسك بميراثها الحضاري وإلى تنميته، والنهوض بثقافتها وعلومها، والاستثمار في ثروتها البشرية من أجل الوُلُوج إلى عصر المعرفة، حتى تتاح لها أسباب القوة الحديثة والمتطورة!

أما الركيزة الثانية، فتكمن في استدعاء القوة الروحية المتمثلة في نضج العقيدة، واكتمال الإيمان، والإخلاص، والثبات لنصرة دين الله، مهما كان الثمن أو بَعُدَ الأمل في النصر. حيث يقول المولى عز وجل في كتابه العزيز: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠]، ويقول أيضًا عز مِن قائل في آية أخرى: ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ [محمد: ٧].

ولن تتأتى الوسيلة المثلى لاستحضار القوة من أجل النصر إلا من خلال العودة إلى حبل الله المتين وصراطه المستقيم، والأخذ بأسباب الصلاح والفلاح التي أخذ بها السلف الصالح فسادوا العالم، ومكنوا لدين الإسلام في ربوع العالم. ذلك أن تجارب التاريخ قد أثبتت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن قوة المسلمين الحقيقية وميزتهم النسبية إنما

تكمن في كمال عقيدتهم وحسن تمسكهم بتعاليم دينهم قبل أن تتجلى في أي من صور القوة المادية.

- يمكن لصانع القرار في العالم الإسلامي أن ينمّي ميزة المسلمين النسبية في مواجهة خصومهم، ويستخدم ما بحوزتهم من أوراق قوة وتأثير في استنزاف أولئك الخصوم، ذلك أنه طالما باتت المواجهات بيننا وبينهم تجري على الأرض وبشكل مباشر، فإنه يمكن استدراج الخصم إلى سلسلة لا تنتهي من العمليات والاشتباكات المسلحة وغير المسلحة؛ بحيث تكون تكتيكية، وإن بدت غير متكافئة، لكنه يتكبد خلالها خسائر مادية وبشرية هائلة، مما يدغدغ الروح المعنوية لجنوده ويشل قدرة قياداته العسكرية على التفكير، ومن ثم يُجهض مخططاته. وهذا الأمر يمكن أن يترسخ ويتعزز في كافة بقاع العالم الإسلامي، لا سيما في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان وغيرها من بلدان المسلمين التي يعيث فيها الغاصب المحتل فسادًا.

- ترشيد الأسلحة الاستراتيجية ومكامن الميزة النسبية التي بحوزة المسلمين، كالعمليات الاستشهادية، والأنشطة المسلحة بكافة صورها، حتى تحتفظ بفاعليتها ووقعها المدوي على الخصوم، وألا تستخدم بشكل عشوائي متواتر، فيفقدها ما تتركه من أثر كبير في نفوس أعداء الأمة، وأن يتم توظيفها بعناية ودقة، وفي توقيتات مناسبة وضد أهداف محددة وموجعة ومشروعة، كيلا تحمل بين ثناياها أضرارًا للمسلمين تفوق منافعها وإيجابياتها.

- إبراز مكامن القوة في الأمة والعمل على تنميتها، وعدم التهوين من قدرها أو فاعليتها إذا ما قورنت ماديًا بقوات العدو وقدراته الهائلة، كالاستعداد للتضحية بكل ما هو نفيس من أجل الدين، وقوة حجة الإسلام. وغرس قيم الإيمان والثقة بنصر الله في نفوس شباب المسلمين، حتى لا يقعوا فريسة للدعاية الغربية المغرضة التي تسعى لأن تنال من عزيمتهم، وتفت من صلابتهم وتمسكهم بدينهم، وتطيح بثقتهم في أنفسهم وقدرتهم على التصدي لأعدائهم عبر قوتهم الروحية المستمدة من عظمة دينهم، مهما بلغت قوتهم المادية.

- إنتاج القوة بدلاً من إنتاج السـلاح، بمعنى عدم الوقوف عند الخلل في موازين القوى التقليدية، بحيث ننشـغل بتأسـيس قوة نظاميـة هائلة، وننصرف عـن العمل على إيجاد مصـادر وصـور أخرى للقوة إلـى جانب السـلاح والعتاد المتطور، كحـروب العصابات والعمليـات العسـكرية التكتيكيـة الموجعة والمركـزة، عبر أسـلحة تكتيكية، فضلاً عن فضح مخططات الغرب ومكائده، وإفشالها من خلال التمسك بصحيح الدين والتصدي لمساعي تشويهه أو تفتيت وحدة أبنائه.

فصور القوة عديدة لأن القوة أشمل في مفهومها ومحتواها من مجرد امتلاك السلاح، فإلى جانب السـلاح، تأتـي القوة من العقيـدة والإيمان، والعمل الـدءوب، والثبات على الحق، ورباطة الجأش في مواجهة العدو.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢١٤١٩/٢٠٠٨م

سلسلة رؤى معاصرة

ملخص البحث:

كثيـرة هـي الكتابات التي تعرضت لمفهوم القوة، وأهميتها في إدارة وحسـم الصراعـات؛ باعتبارها إحدى آليات السياسة الخارجية للدول، وأبرز أدوات تحقيق الغايات والأهداف التي تتوخاها الدول من تلك السياسة. وبدوره، أعلى عِلْم العلاقات الدولية من مكانة القوة العسكرية، وأهميتها بالنسبة للدولة، على نحو ما بدا جليًّا في أفكار وأطروحات المدرسة الواقعية. بيد أن مدارس أخرى كالمثالية والقيم قد أولت قدرًا كبيرًا من الاعتبار لصور أخرى للقوة كالقوة الاقتصادية والقوة الناعمة المتمثلة في الثقافة والدبلوماسية.

من جهة أخرى، مُنِيَت القوة العسـكرية بإخفاقات عديدة في مواضع شـتى؛ بحيث بدت خلالها عاجزة عن حسـم الصراعـات، أو تحقيق أهداف السياسـة الخارجية للدول، وكثيـرة هي المواقف التـي يذكرها التاريخ البشـري في هذا الصدد لقوى عظمى وإمبراطوريات كبيرة، الأمر الذي أفضى إلى طرح تساؤلات عديدة حول إمكانية الاعتماد على القوة العسـكرية وحدها كآلية وحيدة فعالـة لتحقيق الأهداف، وبلوغ الغايات على طول الخـط، لاسـيما بعد أن ظهرت تأثيرات أكثـر فعالية لصور القوة الأخرى كالثقافيـة والاقتصادية، أو حتى بروز أشكال مغايرة للقوة العسكرية ذاتها بمستويات أدنى كحروب العصابات والعمليات العسكرية المحدودة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وتستطيع من خلالها إلحاق خسائر فادحة بالجيوش النظامية للقوى الكبرى.

وفـي محاولة منها لسـبر أغوار تلك القضايا والتسـاؤلات من خلال اسـتعراض تجـارب تاريخية مختلفة، خلصـت الدراسـة إلـى أن القوة العسـكرية تظل فاعلة ومؤثـرة في تحقيق أهـداف السياسـة الخارجية للدول وحسـم المعـارك، لكنها تبقى فـي حاجة إلى صور القـوة الأخرى كالثقافيـة والاقتصادية حتـى يكتمل نجاح القوة العسكرية.

التعريف بالباحث. بشير عبد الفتاح

باحث سياسي وصحفي بمؤسسة الأهرام المصرية، وسكرتير تحرير فصلية «الديمقراطية» .

عمـل باحثًا سياسـيًّا بكليـة الاقتصـاد والعلوم السياسـية، ثم انتقـل إلى العمل بمركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام.

للحصول على رؤى معاصرة

تطلب السلسـلة وكافة إصدارات المركز العربي للدراسـات الإنسـانية من المكتبات العامة ودور النشر العربية، فضلاً عن إمكانية الاشتراك للحصول على أعداد السلسلة من خلال الاتصال بإدارة التوزيع والاشتراكات بالمركز.

المركز العربي للدراسات الإنسانية : القاهرة - ١٢ شارع رفاعة - متفرع من ش الخليفة المأمون - مصر الجديدة

نقال: ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ (٢+)   فاكس : ٢٤٥٢٢٨٠١ (٢٠٢+)   هاتف: ٢٤٥٢٥٤٢٢ (٢٠٢+)

www.arab-center.org   e-mail: info@arab-center.org